الابعاد الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وانعكاساتها على تفاقم حدة الصراع الدولي بالمنطقة

د/ باسم خالد عبدالسلام المغربي
مدرس العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس

الملخص:

تمثل منطقة البحر الأحمر مركز استراتيجي حيوي للغاية ومنفذ سريع لأكبر الأسواق الدولية، ومحور هام للتنمية العالمية، وبؤرة عسكرية حيوية، تمنح السيطرة عليها مزايا التفوق العسكري وفرض النفوذ، لذلك تتصارع القوي الدولية والإقليمية للسيطرة وفرض النفوذ السياسي والاقتصادي على تلك المنطقة. حللت الدراسة الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر من الجوانب التاريخية والثقافية والجغرافية والسياسية والاقتصادية وأوضحت مدي ارتباط وتعقيد تلك الجوانب مع بعضها البعض؛ كما استعرضت أوضاع الدول المطلة علي البحر الأحمر، وأوجه التنافس والصراع الدولي والاقليمي في المنطقة سواء لحماية مصالح تلك القوي او لاكتساب مراكز استراتيجية للتأثير في السياسة العالمية او حتى لفرض رؤيتها او ايديولوجياتها وكيف لكل هذا ان يؤثر على أمن البحر الأحمر بشكل عام والامن القومي المصري علي وجه الخصوص. وإجمالاً يمكن القول ان التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة والتحديات التي تواجه أمن البحر الأحمر تتطلب خطة مواجهة شاملة قائمة على الاتحاد والتعاون بين دول المنطقة، وتعزيز العمل الدبلوماسي المشترك وزيادة فرص التبادل التجاري بين دول المنطقة، والعمل المؤسسي لتنسيق تلك الجهود، بالإضافة لتأمين الحدود البحرية والحد من التواجد والتغلغل الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: البحر الأحمر، التنافس الدولي، الصراع الدولي، الامن القومي، الامن الإقليمي.

The Geostrategic Dimensions of the Red Sea and its Impact on the Exacerbation of International Conflict in the Region

Dr. Bassem Elmaghraby
Lecturer of Political Science, Faculty of Commerce, Suez Canal University

Abstract:

The Red Sea region represents an extremely vital strategic center and a quick gateway to the largest international markets; it is a crucial axis for global development and a significant military hotspot. Control over this region grants military superiority and the ability to impose influence. Consequently, international and regional powers compete to dominate and exert political and economic influence over this area. This study analyzes the geostrategic importance of the Red Sea from historical, cultural, geographical, political, and economic perspectives, highlighting the interconnection and complexity of these aspects. It also reviews the conditions of the countries bordering the Red Sea and the aspects of international and regional competition and conflict in the region, whether to protect the interests of these powers, gain strategic positions to influence global politics, or impose their visions or ideologies. The study further examines how all these factors impact the security of the Red Sea in general and Egyptian national security in particular. In summary, it is arguable that the international and regional competition over the region and the challenges facing the security of the Red Sea

require a comprehensive response strategy based on unity and cooperation among the countries of the region. This includes enhancing joint diplomatic efforts, increasing trade opportunities among the countries, institutionalizing efforts to coordinate these actions, securing maritime borders, and limiting foreign presence and infiltration.

Keywords: Red Sea, international competition, international conflict, national security, regional security .

مقدمة:

يمثل البحر الأحمر أحد أهم المسطحات المائية الاستراتيجية في العالم كونه أقصر ممر ملاحي بين الشرق والغرب عن طريق قناة السويس، وهو ملتقي ثلاث قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، يوفر البحر الأحمر ما يقرب من ١٧~٥٩% من المسافة بين الشرق والغرب، وحوالي ٥٠~٧٠% من الوقود، وهو طريق رئيسي لتصدير نفط دول الخليج، ومصدر حيوي للثروات المعدنية والسمكية والسياحية، ومنفذ لأيدي عامله منخفضة التكلفة والكوادر الفنية المتميزة، وسوق هام لتسويق السلع والخدمات والمشروعات الاستثمارية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، لذا فان للبحر الأحمر تأثير جوهري علي حركة التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

ومن الناحية الاستراتيجية، يؤثر أمن البحر الأحمر بشكل جوهري على الأمن الإقليمي والعالمي خاصة وأنه المنفذ البحري الوحيد للسودان واريتريا وجيبوتي والأردن، وهو المنفذ البحري للجنوب لكلا من مصر والسعودية والكيان الصهيوني، وأقصر طريق لإسرائيل للتغلغل في افريقيا والتوجه شرقاً لجنوب شرق اسيا، وهو أحد اهم مصادر الدخل للدول المطلة عليه، والمنفذ الرئيسي للتجارة السلعية والنفط والاستثمارات الأجنبية لأغلب دول المنطقة.

ونظراً لتلك الأهمية الجيواستراتيجية يشهد البحر الأحمر حاليا اشتعالاً غير مسبوق لموجة من الصراعات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية جعلت منه بؤرة للتنافس

والصراع الدولي. حيث تتعقد المصالح والتفاعلات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للقوي الإقليمية والدولية في منطقة البحر الأحمر بشكل متزايد، فمن ناحية تسعي دول المنطقة للحفاظ على امنها واستقرارها الداخلي والخارجي واستمرار حركة الملاحة دون توقف وتجنب لجوء القوي الدولية لأي مسارات بديلة وتعظيم استفادتها من البحر الأحمر؛ ولكن تعظيم استفادة كل دولة من البحر الأحمر تجعل سياساتهم تتعارض مع بعضهم البعض. ومن ناحية اخري تحرص القوي الدولية على التواجد في منطقة البحر الأحمر وفرض السيطرة والنفوذ علي تلك المنطقة الاستراتيجية واستخدام مختلف الأدوات المشروعة وغير المشروعة لحماية مصالحها في المنطقة وتحقيق اقصي استفادة من هذا الممر المائي واستغلاله لتحقيق معدلات سريعة من التنمية والانفتاح الاقتصادي ولفرض الهيمنة الاقتصادية؛ ومن ناحية ثالثة تسعي بعض القوي لفرض استراتيجياتها ورؤاها الخاصة علي المنطقة بالكامل سواء باستخدام ادوات دبلوماسية او اقتصادية او عسكرية.

وتسعي هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر، واستعراض أهم أوجه التعاون والتنافس والصراع في المنطقة، وأهم القوي الدولية المؤثرة في المنطقة واستراتيجياتها ومصالحها، وبيان حدود الصراع الدولي والإقليمي في المنطقة في ضوء تلك المعطيات وأثره على الامن القومي المصري.

أ) المشكلة البحثية:

في ظل التطورات المتلاحقة عالمياً وإقليمياً تتعقد المصالح وتتزايد التوترات السياسية والاقتصادية لا سيما في المناطق الحيوية كمنطقة البحر الأحمر ذات الأهمية الجيواستراتيجية الكبيرة، خصوصاً مع ادعاء جماعة الحوثيين المدعومة من إيران لاعتداءاتها على السفن في جنوب البحر الأحمر بنصرة أهل غزة، وبالتالي ربط حركة الملاحة في البحر الاحمر بصراع طويل الأمد.

لذا تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح الرؤية حول مدي تأثير تلك الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر علي تفاقم الصراع الدولي والإقليمي بالمنطقة وتبعات ذلك على الامن القومي المصري.

ب) تساؤلات الدراسة:

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في "إلى أي مدي تؤثر الابعاد الجيواستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر وتطوراتها على تفاقم حدة الصراع الدولي بالمنطقة؟"

وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية مثل:

- ما مدي أهمية وتأثير الابعاد الجيواستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر؟
- كيف هي أوضاع الدول المطلة علي البحر الأحمر؟
- ما هي حدود التنافس الدولي والإقليمي على تلك المنطقة؟
- إلي أي مدي يمكن ان تؤثر تلك الابعاد على الامن القومي المصري؟

ج) أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة علميا وعمليا إلى مدي تأثير تلك المنطقة علي الامن الإقليمي والعالمي والدراسة العلمية لذلك التأثير، بالإضافة إلي ما يحظى به البحر الأحمر من أولوية في الفكر الإستراتيجي العالمي، وفي اهتمام الدول الكبرى به عبر الحقب التاريخية المختلفة، كما أصبح مؤخرا هدفا للقوى الدولية والإقليمية لمحاولة استثمار موقعه عسكريا وسياسيا، وإقامة قواعد عسكرية لحماية التجارة الدولية، كما أنه يتعرض لمنطقة تقع في قلب العالم وحدوث أي نزاعات وصراعات عسكرية فيها يؤثر على المصالح الدولية والإقليمية لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية، الأمر الذي يدفع بأهمية وضع رؤية واضحة لتأمينه وتأمين مصالح الدول الواقعة عليه، وكذلك وضع رؤية للدور المصري في تأمين البحر الأحمر في المجالات المختلفة.

د) أهداف الدراسة:

- التعرف على الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر، وأسباب التنافس الدولي علي المنطقة.
- تحليل الأبعاد الدولية والإقليمية للصراعات في منطقة البحر الأحمر.
- التعرف علي حدود التنافس الدولي والإقليمي في المنطقة.
- دراسة مدي تأثير تلك الابعاد والصراعات علي الامن القومي المصري.

هـ) المنهجية العلمية للدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الاستقرائي في جمع المادة العلمية وتحليلها والربط بين عناصر الدراسة للوصول لصورة عامة وتحليلات منهجية عن تداعيات الحرب على الشرق الأوسط. كما تعتمد الدراسة على عدد من المداخل المنهجية من بينها المدخل التاريخي لاستعراض الخلفية التاريخية والتطورات التي تسببت في اشعال فتيل الحرب وتطوراتها؛ والمدخل الوصفي التحليلي لفهم ودراسة تفاعلات الحرب والعلاقات بين أطرافها واختياراتهم وتفضيلاتهم؛ ومدخل تحليل النظم لتحليل الأنظمة السياسية وتفاعلاتها بدول المنطقة والمنظمات الدولية وردود الأفعال الدولية داخل تلك المنظمات، ومدخل الجيوبوليتيك او الجغرافيا السياسية لتحليل العلاقة بين العناصر الجغرافية والاستراتيجية وآثارها السياسية في منطقة البحر الأحمر، وأخيراً مدخل الامن القومي لتحليل تداعيات الأوضاع في منطقة البحر الأحمر علي الامن القومي المصري.

القسم الاول: الابعاد الجيواستراتيجية للبحر الأحمر

ان التفكير في نقطة انطلاق لتحليل الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وتأثيراته العالمية ليس بالأمر اليسير، فكل الجوانب والابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية المتعلقة بهذه المنطقة بالغة الأهمية ومتشابكة مع بعضها البعض، وتزداد أهمية منطقة البحر الأحمر يوما تلو الاخر علي المستوي العالمي إلي ان أصبحت الان بؤرة لصراع التنمية والصراع السياسي شرقا وغربا، يتكالب عليه ويطمح في السيطرة عليه اغلب القوي الدولية والإقليمية سواء كان ذلك اقتصادياً او سياسياً او عسكرياً او بأي شكل آخر، وكل هذا يصب في النهاية بمختلف التأثيرات علي أمن المنطقة والامن القومي المصري. لذا يتطلب الامر في البداية إدراك مدي الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وابعاد التنافس الاقتصادي الدولي في المنطقة وهو ما يستعرضه هذا القسم كما يلي:

أولا: منطقة البحر الأحمر عبر التاريخ:

لطالما كان البحر الأحمر او بحر القلزم ملتقي الحضارات والثقافات والأديان فكانت المنطقة تتمتع بنوع من الوحدة الثقافية منذ أكثر من ٢٠٠٠عام ق.م، واستمرت حتي القرن ١٦م الي ان تفككت تلك الوحدة نظراً للعديد من العوامل التاريخية والسياسية والطبيعية والدينية، انتجت تنوعاً ثقافياً بين الدول وداخل الدولة الواحدة كالنزاعات الطائفية والحروب الاهلية والاستعمار واختلاف الأديان وغيرها، وأوضح مثال علي ذلك انفصال جنوب السودان عن شمالها بعد موجه من الصراعات الداخلية، ورفض اريتريا الانضمام لجامعة الدول العربية والاكتفاء بوضع المراقب بعد استقلالها عن اثيوبيا في ١٩٩٣م رغم ان اللغة العربية هي أحد اللغات الرسمية والأكثر انتشاراً فيها وأن حوالي ٥٥% من سكانها مسلمين وأصبحت ذات طابع وهوية ثقافية افريقية؛ لذا يمكن القول اجمالا أن سكان منطقة البحر الأحمر وخليج عدن يتميزون بالتنوع الثقافي والهوية المشتركة.

ويعد البحر الأحمر أحد أهم الممرات المائية تاريخياً وعالمياً وترجع أهمية الملاحة فيه منذ أكثر من ٣٥٠٠ عام، وقد ازدادت تلك الأهمية بعد حفر قناة السويس واكتشافات البترول في الجزيرة العربية فأصبح البحر الأحمر بمثابة أحد الشرايين الرئيسية للتجارة العالمية؛ ومع تواتر الاحداث المؤثرة في المنطقة كالتنافس البريطاني الإيطالي علي ميناء مصوع الاريتري وأزمة السويس وحرب أكتوبر وعمليات القرصنة وغيرها كان ادراك القوي الدولية بأهمية البحر الأحمر يتضاعف؛ ومع التطورات التي شهدها العالم العربي منذ بداية عام ٢٠١١ -وخاصة الازمة اليمنية- أصبحت المنطقة محور اهتمام المجتمع الدولي.[١]

ومن الناحية القانونية، تنطبق قواعد القانون الدولي للبحار علي البحر الأحمر باعتباره أحد البحار العامة التي تخضع لمبدأ "حريات أعالي البحار" الذي نصت عليه اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨م مع استبعاد المياه الداخلية او البحار الإقليمية الخاضعة لسيادة الدول الساحلية "مع بعض القيود الخاصة لتيسير الملاحة الدولية كالاعتراف لسفن الدول الأجنبية بحق المرور البريء عبر البحار الإقليمية"؛ ووفقا لاتفاقية الأمم

المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢م يعتبر البحر الأحمر بحر شبه مغلق حيث ينطبق عليه التعريف الذي ورد بالمادة ١٢٢ من الاتفاقية "تحيط به دولتان او اكثر ويتصل ببحر اخر او بالمحيط بواسطة منفذ ضيق..."، ويعتبر البحر الأحمر بالكامل مغطي بالمناطق الاقتصادية البحرية للدول المطلة عليه نظراً لمساحته الكلية وفقاً لنص الاتفاقية "تمتد اختصاصات الدول الساحلية لأغراض اقتصادية أساساً الي مسافة من البحار تصل الي ٢٠٠ ميل بحري".[٢]

ثانيا: البحر الأحمر كمركز جيواستراتيجي

من الناحية الجغرافية، يقع البحر الأحمر في قلب الكرة الأرضية كأقصر واسرع طريق بحري يصل الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، يمتد علي مساحة ٤٣٨ الف كم^{٢} من شبه جزيرة سيناء في الشمال (يحده خليج العقبة في الشمال الشرقي، وخليج السويس وقناة السويس في الشمال الغربي التي تربطه بالبحر المتوسط) الي خليج عدن ثم المحيط الهندي في الجنوب؛[٣] يقدر طوله بحوالي ١٩٠٠ كم من السويس وحتي مضيق باب المندب، يبلغ اقصي عمق له ٣٠٤٠ متراً واقصي عرض له حوالي ٣٥٥ كم، بينما تمتد اضيق منطقة في البحر علي حوالي ١٩ كم في باب المندب.[٤]

وتمتد سواحل البحر الأحمر لحوالي ٤٩٣٨ كم، تمتلك الدول العربية المساحة الأكبر منها وهي ٤٢٤٤كم بنسبة ٨٦%، في حين تشغل اريتريا ٦٨٣كم بنسبة ١٣.٨%، ويحتل الكيان الصهيوني مساحة ١١كم علي خليج العقبة وهي ما تمثل ٠.٠٢%؛ وتمتد علي طول هذه السواحل حوائط صخرية عالية يقدر ارتفاعها بين ٢٠٠٠-٧٠٠٠ قدم مما يشكل عائقا بين البحر والداخل وهذا أحد اهم الأسباب انخفاض الكثافة السكانية علي اغلب سواحل البحر الأحمر، انظر شكل رقم (١).[٥]

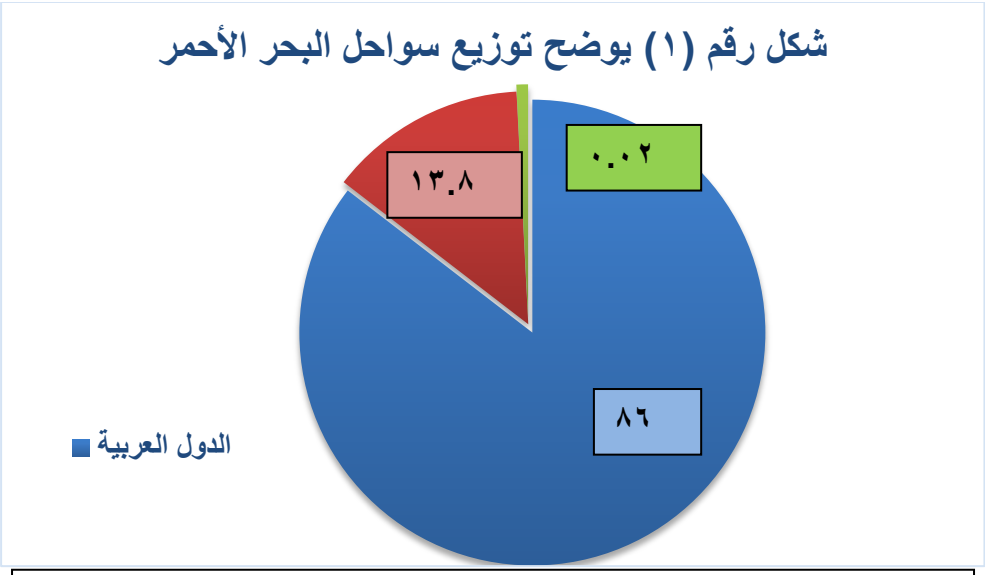

المصدر/ من اعداد الباحث.

يعتبر مضيق باب المندب أحد أهم النقاط الاستراتيجية في البحر الأحمر وينقسم الي ممرين تفصل بينهما جزيرة ميون او بريم Perim يستخدم الممر الشرقي للإبحار شمالاً ويقع ضمن المياه الإقليمية اليمنية ويبلغ اتساعه ١٣كم^{٢} ويستخدم الممر الغربي للإبحار جنوباً ويقع داخل المياه الإقليمية لجيبوتي واريتريا ويبلغ اتساعه ٢٠كم^{٢} يصلح منهم للملاحة فقط ١٧كم^{٢}؛ وبالنسبة للدول المسيطرة علي المضيق فإن اليمن تسيطر عليه بشكل اكبر عند ميناء عدن شرقاً نظراً لبعد ميناء جيبوتي عن خط الملاحة؛ وفي نفس الوقت تسير كلا من اريتريا والصومال علي المضيق بشكل استراتيجي نظرا لانتشار الجزر علي سواحلهم كجزر دهلك وكمران والطبر والزبير وفرسان شمالاً وعبد الكوري وسمحا ودرسة وسقطرة جنوباً.[٦] وفي الشمال هناك مضيقان مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة ويتحكم به جزيرتي تيران وصنافير اللتان تقسمانه الي ثلاث ممرات، إلا ان الممر الغربي فقط بين جزيرة تيران وشبه جزيرة سيناء هو من يصلح للملاحة ولا يتجاوز

عرضة ٦ كم؛ ومضيق جوبال عند مدخل خليج السويس بعمق ١٠٠متر تقريبا واتساع يصل لحوالي ٣٢كم ويوجد عند مدخله مجموعة جزر صغيرة مثل جوبال وطويلة وشدوان وام قمر.

يتمتع البحر الأحمر بتعدد الجزر الخلابة والتي يصل عددها لحوالي ٣٧٩ جزيرة اغلبها غير مأهول بالسكان (٦٦.٦% منها يقع داخل المياه الإقليمية للدول العربية بواقع ٢٥٣ جزيرة، والبقية ١٢٦ جزيرة تقع في المياه الإقليمية لإريتريا بنسبة ٣٣.٤%)، وقد بدأت دول المنطقة تدرك أهمية تلك الجزر وتخطط لاستخدامها إما بشكل اقتصادي كتأجيرها او بناء مشروعات سياحية واستثمارية عليها، او بشكل عسكري كمنصات دفاعية متقدمة او نقاط ارتكاز لمراقبة حركة الملاحة، انظر شكل رقم (٢).[٧]

شكل رقم (٢): خريطة سياسية للبحر الأحمر والدول المطلة عليه

تطل علي البحر الأحمر خمس دول افريقية مصر والسودان والصومال واريتريا وجيبوتي، وثلاث دول اسيوية هي السعودية والأردن واليمن + يضاف اليها فلسطين المحتلة (الكيان الصهيوني)؛ وتجدر الإشارة هنا الي ان هناك بعض الدول الأخرى لا تطل علي البحر الأحمر ولكنها تشارك بشكل رئيسي في القضايا المرتبطة به لارتباط مصالحها بشكل مباشر بالممر الملاحي مثل اثيوبيا.

من بين أهم المسطحات المائية في البحر الأحمر ***خليج عدن*** وهو امتداد للمحيط الهندي ومدخل للبحر الأحمر يفصل بين اليمن والصومال بمساحة ٩٥٠كم^{٢} واقصي عمق له حوالي ٢٧٠٠متر واقصي اتساع له حوالي ٤٠٠كم؛ ***وخليج العقبة*** الذي يقع في الشمال الشرقي للبحر الأحمر وهو المنفذ الوحيد لكل من الأردن وإسرائيل الي البحر الأحمر وهو منفذ رئيسي لتجارتهم البحرية يمثل أهمية استراتيجية بالغة لكل الدول دول المنطقة وخصوصا المطلة عليه، فهو منفذ إسرائيل لتجارتها مع الدول الافريقية والاسيوية، والمنفذ البحري الوحيد للأردن، وقد ازدادت أهميته لمصر بعد انشاء الخط الملاحي بين مينائي نويبع المصري والعقبة الأردني لربط مصر بالدول العربية في آسيا وتزداد أهميته مع اهتمام مصر بتنمية سيناء وسواحلها علما بأن لمصر سواحل طويله علي هذا الخليج تصل الي ٢٠٠كم تقريبا، وتمتد سواحله أيضا لمسافة ٢٣٢كم تقريبا علي السواحل السعودية.[٨] ***وخليج السويس*** الذي يقع في الشمال الغربي للبحر الأحمر ويفصل بين قارتي آسيا وافريقيا ويقع بالكامل داخل الحدود المصرية بطول ٣٨٠كم وعرض ٢٠~٥٠كم وهو ممر ملاحي بالغ الأهمية حيث يصل بين البحر الأحمر والبحر الأبيض عن طريق قناة السويس شمالاً بالإضافة لاحتوائه علي اغلب حقول البترول المصرية وغني بالثروة السمكية ويشكل أهمية عسكرية حيوية خاصة بعد محاولات إسرائيل التاريخية للسيطرة عليه.[٩] وأخيراً ***قناة السويس*** الشريان الحيوي الذي يربط البحرين الأحمر والمتوسط وهي ممر مائي صناعي بمستوي البحر يفصل بين قارتي اسيا وافريقيا وهي اكثر القنوات الملاحية كثافة في العالم من حيث الاستخدام، ورسوم مرور السفن فيها هو مصدر هام للدخل في مصر، كما عملت مصر علي تطوير القناة وتنفيذ مشروع ازدواج القناة المعروف

باسم قناة السويس الجديدة الذي تم افتتاحه في ٦ أغسطس ٢٠١٥ بإجمالي أطوال ٧٢ كم بهدف تحقيق الازدواجية في قناة السويس وزيادتها لنسبة ٥٠% من طول المجرى الملاحي وتقليل زمن عبور السفن وتكلفة الابحار وزيادة الطلب والقدرة الاستيعابية للقناة وتلبية النمو المتوقع لحجم التجارة العالمية وبالتالي زيادة الدخل القومي المصري ولخدمة مشروع محور قناة السويس والسعي لتحويل مصر إلى مركز تجارى ولوجيستي عالمي؛ وبالتالي تتحكم مصر في المدخل الشمالي للبحر الأحمر سواء عن طريق قناة السويس وخليج السويس غربا او لتحكمها في مضيق تيران شرقاً، انظر شكل رقم (٣).[١٠]

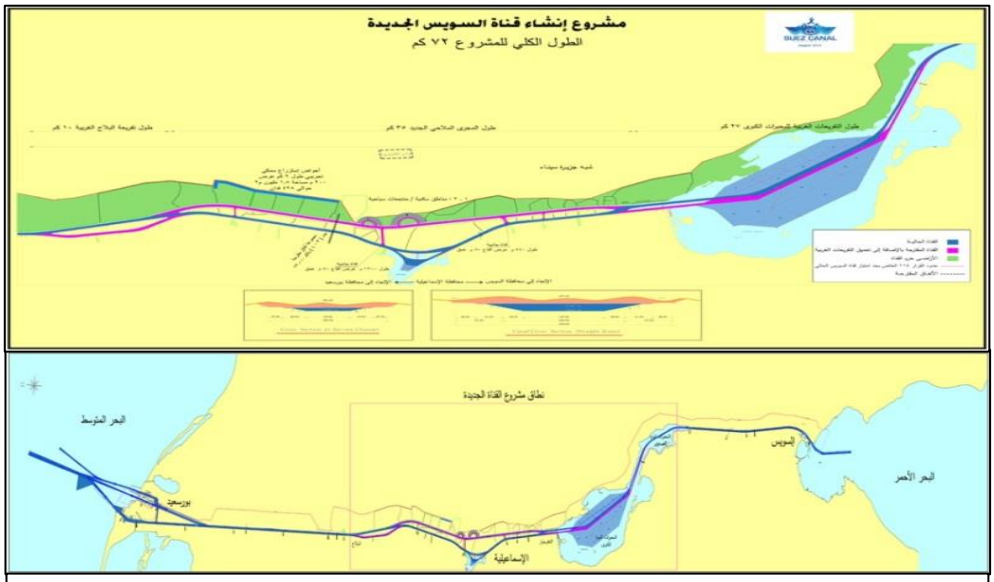

شكل رقم (٣): خريطة توضح موقع قناة السويس ومشروع القناة الجديدة

وتفتقر سواحل البحر الأحمر للملاحة في العمق حيث تمتد بشكل طولي وهو ما يحد من حرية الملاحة والمناورة، واغلب اعماقه ضحلة مع تواجد صخور عالية علي الجانبين مما يتسبب في ضيق الممرات الصالحة للملاحة الي حد الاختناق عند الاطراف وبالتالي تقلل من فرص استخدام الغواصات والقطع البحرية كبيرة الحجم، وهذا الامتداد الطولي يزيد من إمكانية السيطرة على المجري الملاحي من مواقع التحكم ومن صور هذه السيطرة رسوم عبور او خدمات وجمارك والتفتيش والاخطار المسبق للعبور واثبات براءة المرور للسفن الحربية.

ثالثاً: الاقتصاد الاستراتيجي للبحر الأحمر

يؤثر البحر الأحمر بشكل جوهري علي حركة التجارة العالمية حيث تمر من خلاله نحو ١٣% الي ٢٠% من اجمالي حجم التجارة العالمية وهو ما يقدر بأكثر من ٢.٥ تريليون مليار دولار ومن المتوقع ان تتضاعف تلك التقديرات بمعدل اكثر من ٥ مرات بحلول عام ٢٠٥٠ مع استكمال المشروعات التنموية بالمنطقة وزيادة حجم التجارة العالمية،[١١] بالإضافة الي ان معظم التجارة البحرية بين أوروبا واسيا تمر عبر البحر الأحمر والتي تصل قيمتها الي اكثر من ٧٠٠ مليار دولار سنويا، يمر عبر البحر الأحمر اكتر من ٣٢% من الإنتاج العالمي للسماد، واكثر من ٤٠% من القمح الذي تنتجه روسيا وأوكرانيا وكازاخستان، ويمر خلال باب المندب يومياً اكثر من ٤.٨ مليون برميل من النفط ومنتجاته. ودول إقليم البحر الأحمر غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية سواء النفط او الذهب او الغاز الطبيعي وحتي اليورانيوم وغيرها من الموارد، خاصة مع الاكتشافات الأخيرة للنفط والغاز الطبيعي والذهب؛[١٢] وبالنسبة لحجم التجارة والاستثمار في الدول المطلة علي البحر الأحمر فيمكن استعراضها من خلال البيانات التالية:

جدول رقم (١): يوضح إجمالي قيمة التجارة السلعية للدول المطلة على البحر الأحمر لعام ٢٠٢٢ بالمليار دولار

الدولة	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	إجمالي التجارة
مصر	52.1	96.1	148.2
السودان	5.52	9.15	14.67
اليمن	1.73	10.9	12.63
السعودية	362	169	531
الأردن	15.9	31.5	47.4
جيبوتي	0.542	8.64	9.182
الصومال	0.569	5.62	6.189
إريتريا	0.789	0.441	1.23
الكيان الصهيوني	27.7	108	135.7
الاجمالي	٤٦٦.٨٥	٤٣٩.٣٥١	٩٠٦.٢٠١

المصدر/ من اعداد الباحث بناء علي بيانات الاونكتاد والبنك الدولي وغيرها.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١) ان السعودية لديها اكبر حجم صادرات سلعية بمعدل ٣٦٢ مليار دولار تليها مصر بمعدل ٥٢.١ مليار دولار، في حين ان اقل الدول حجما للصادرات السلعية هي جيبوتي بمعدل ٥٤٢ مليون دولار فقط؛ كما ان السعودية لديها أيضا اكبر حجم واردات سلعية بمعدل ١٦٩ مليار دولار، في حين ان اريتريا هي الأقل حجما للواردات السلعية بمعدل ٤٤١ مليون دولار فقط. كما تشير تلك البيانات الي ان دول المنطقة لديها فرصة لزيادة حجم تجارتها مع باقي دول العالم من جانب وزيادة حجم التجارة البينية بينهم من جانب اخر.

شكل رقم (٤): يوضح إجمالي قيمة التجارة السلعية للدول المطلة على البحر الأحمر لعام ٢٠٢٢ بالمليار دولار

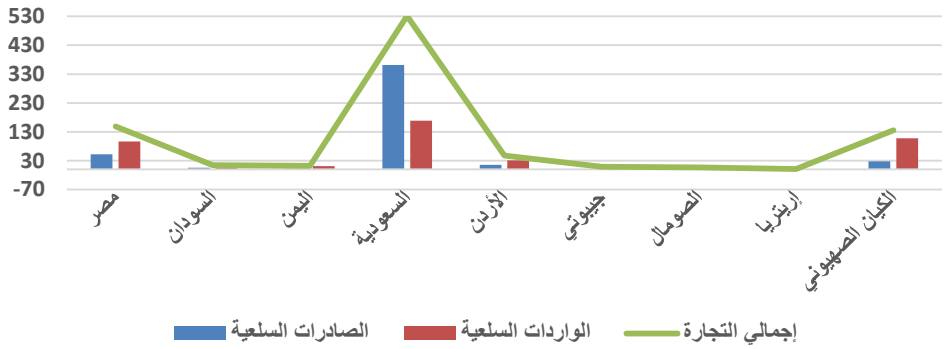

المصدر/ من اعداد الباحث بناء على بيانات الاونكتاد ومواقع اخرى.

ويوضح الشكل رقم (٤) مدي التفاوت بين قيم التجارة السلعية للدول المطلة علي البحر الأحمر في حين تخطت السعودية حاجز الـ٥٣١ مليار دولار كأكبر حجم تجارة اجمالي (تليها مصر في المركز الثاني) فإن اريتريا لم تتجاوز الواحد ونصف مليار، كما يتضح ان السعودية واريتريا هما فقط الدولتان اللتان تحققان فائض في الميزان التجاري حيث تزداد قيمة صادراتهم عن الواردات، في حين ان جميع الدول الأخرى تعاني من العجز في الميزان التجاري حيث تزداد قيمة الواردات عن الصادرات.

جدول رقم (٢): يوضح إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI للدول المطلة على البحر الأحمر لعام ٢٠٢٢ بالمليار دولار

الدولة	الاستثمار الأجنبي المباشر	الدولة	الاستثمار الأجنبي المباشر
مصر	11.4	جيبوتي	0.191
السودان	0.574	الصومال	0.636
اليمن	1.9	إريتريا	1
السعودية	19	الكيان الصهيوني	28
الأردن	1.14	الاجمالي	**63.84**

المصدر/ من اعداد الباحث اعتماداً علي إحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الملفات التعريفية الخاصة باقتصاد كل دولة، انظر: https://hbs.unctad.org/foreign-direct-investment/

تشير بيانات الجدول رقم (٢) الي ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر للكيان الصهيوني بمعدل ٢٨ مليار دولار تليها السعودية بمعدل ١٩ مليار ثم مصر بمعدل ١١.٤ مليار دولار، في حين ان جيبوتي تمثل اقل دول المنطقة للاستثمار الأجنبي بمعدل ١٩١ مليون دولار فقط.

شكل رقم (٥): يوضح إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المطلة على البحر الأحمر لعام ٢٠٢٢ بالمليار دولار

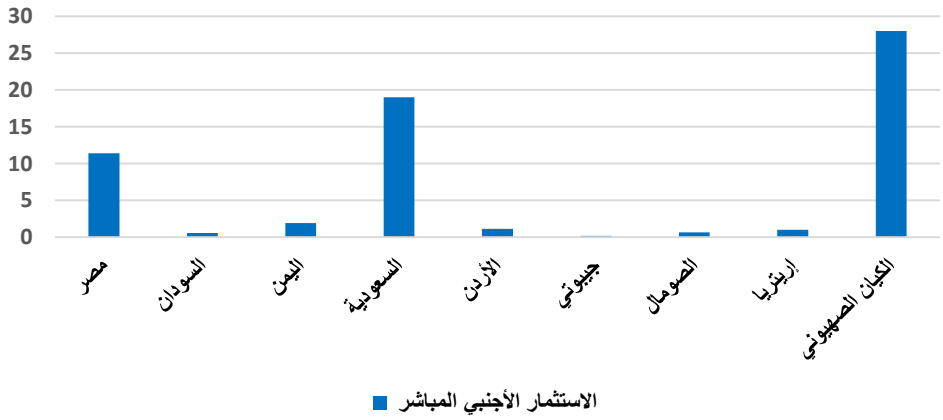

المصدر/ من اعداد الباحث بناء علي بيانات الاونكتاد ومواقع اخري.

ويتضح مدي التفاوت في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المنطقة من خلال الشكل رقم (٥) حيث يرتفع بشكل ملحوظ لدي كلا من كيان الاحتلال والسعودية ومصر في حين تنخفض قيمته بشكل ملحوظ في كلا من جيبوتي والسودان والصومال.

رابعاً: التنافس وصراع التنمية في البحر الأحمر

نظراً للأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة فقد تحولت الي بؤرة للصراع الاقتصادي والاستثماري لتطوير الموانئ البحرية والخدمات اللوجستية وفرض الهيمنة الاقتصادية؛ ولكن اختلاف مصالح وايديولوجيات وتوجهات القوي الدولية أدي الي اختلاف السياسات والبرامج المطروحة والأدوات المستخدمة لتنفيذها، لذا فقد تم طرح العديد من المشروعات التنموية في خلال العقد الأخير والتي من شأنها ان تؤثر بشكل كبير علي شكل ومستقبل المنطقة منها ما يلي:

أ- **مبادرة الحزام والطريق:** تعمل الصين علي زيادة حجم استثماراتها في المنطقة خاصة بعد طرح استراتيجية تنمية عالمية تعرف باسم مبادرة الحزام والطريق (BRI) وقد أعلن حينها عن استثمارات بحوالي ١٢٠ مليار دولار لتنفيذ المشروع مع توقعات بارتفاع حجم الاستثمارات الي ما يقرب من ٧٠٠ مليار دولار من خلال الاستثمارات في البنية التحتية،[١٣] ومنذ اعلان المبادرة في عام ٢٠١٣ اعتبرت الصين ان منطقة البحر الأحمر تعد جزء رئيسي من خطتها للتنمية؛ وتتكون المبادرة من عنصرين "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" الذي يركز على ربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى، و"طريق الحرير البحري" الذي يسعى إلى ربط الصين بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأفريقيا وأوروبا عبر الطرق البحرية لذلك تعد منطقة البحر الأحمر منطقة محورية داخل المبادرة حيث تركز على تطوير الموانئ والسكك الحديدية والمناطق الصناعية، وتشارك في المبادرة حتي عام ٢٠٢٣ حوالي ١٤٩ دولة، انظر شكل رقم (٦).[١٤]

وقد حددت الصين هدفًا تجاريًّا خلال ١٠ سنوات من المبادرة، وهو زيادة حجم التجارة الصينية بقيمة ٢.٥ تريليون دولار أمريكي، وبالفعل ارتفع حجم التجارة الخارجية السلعية للصين من ٤١٥٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٣ الي ٦٣٠٩.٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ٢١٥٠.٦ مليار دولار أمريكي وهو ما يؤكد نجاح الصين في تحقيق هدفها.

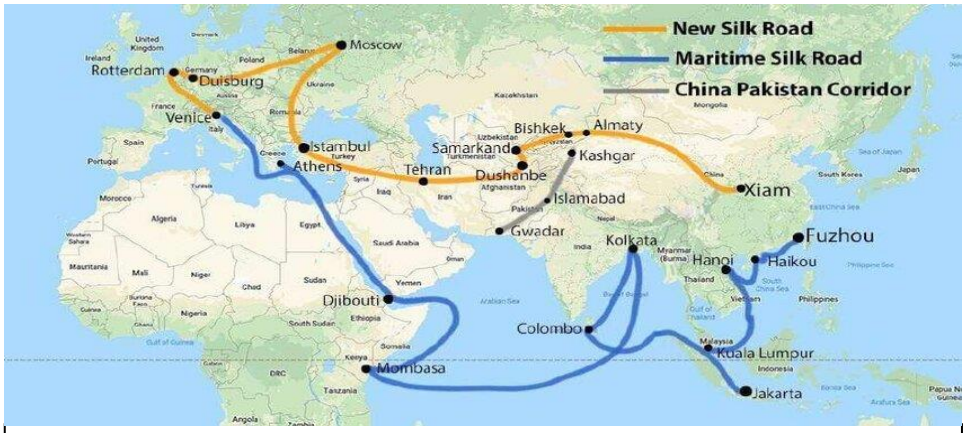

شكل رقم (٦): خريطة سياسية توضح مسار مبادرة الحزام والطريق

ب- **مشروع "ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا (IMEC)":** هو مبادرة استراتيجية تم طرحها خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي عام ٢٠٢٣ وقّعت عليه كلا من السعودية والإمارات والاتحاد الأوروبي والهند وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة مذكّرة تفاهم التزمت بموجبها العمل معًا للمضي قدمًا بالمشروع؛ يهدف إلى ربط الهند بأوروبا من خلال خطوط السكك الحديدية والموانئ البحرية القائمة عبر (الإمارات، والسعودية، والأردن، وإسرائيل)، وتبسيط طرق التجارة من خلال تحسين البنية التحتية والموانئ والسكك الحديدية والمراكز اللوجستية، وتحفيز الاستثمارات الجديدة وتوفير فرص العمل النوعية وتعزيز أمن الطاقة النظيفة وتصديرها، من خلال تيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين الأخضر النظيف عبر كابلات بحرية وخطوط أنابيب، وتنمية الاقتصاد الرقمي عبر الربط والنقل الرقمي للبيانات، من خلال كابلات الألياف البصرية، ومن ثم ربط المجتمعات بالإنترنت الآمن والمستقر، ويتكون المشروع من ممرين منفصلين، الممر الشرقي الذي يربط الهند بالخليج والممر الشمالي الذي يربط الخليج بأوروبا، انظر شكل رقم (٧).[١٥]

وبتحليل سياق ومضمون المشروع يمكن القول انه يهدف في الحقيقة الي تقويض مبادرة "الحزام والطريق" الصينية والحد من النفوذ الصيني، محاولة أمريكية لاستعادة حلفائها وخدمة مصالحها في الشرق الأوسط، ودعم التطبيع بين السعودية وإسرائيل والامارات، وفرصة هندية للعب دور استراتيجي واقتصادي اكبر. ويواجه المشروع عدة تحديات من أهمها ان الصين بالفعل وسعت من نفوذها في المنطقة وان مواصلة إسرائيل الاعتداءات والانتهاكات في فلسطين يجعل من الصعب علي الدول العربية الدخول في أي صفقات معها. وبالتالي تعتبر منطقة البحر الأحمر ساحة للصراع بين كلا من الصين والهند والولايات المتحدة للسيطرة علي المحيط الهندي وفرض الهيمنة الاقتصادية في المنطقة.[١٦]

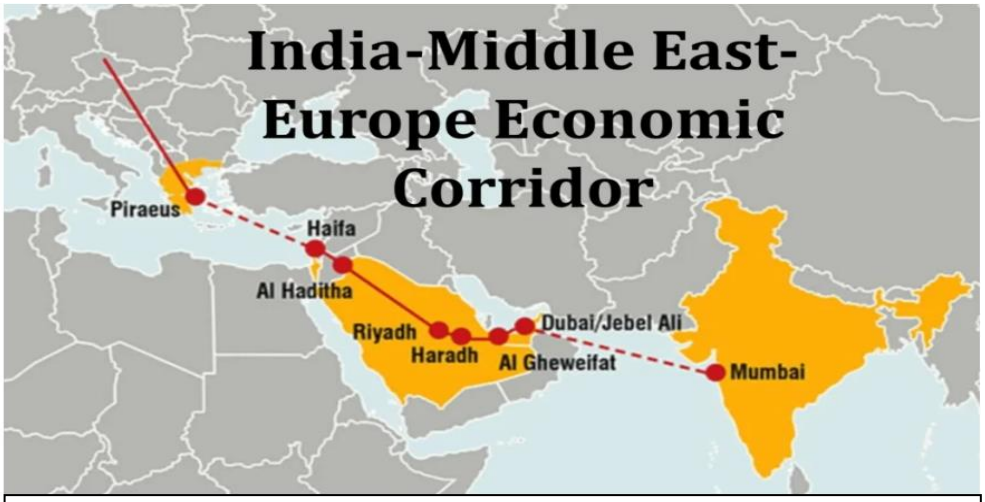

شكل رقم (٧): خريطة سياسية توضح مسار ممر الهند الشرق الأوسط اوروبا

ج- **محور تنمية قناة السويس:** عملت مصر خلال الفترة الأخيرة علي زيادة معدلات التنمية والتوجه نحو الاستثمار فتم انشاء قناة السويس الجديدة في عام ٢٠١٥ لزيادة استيعاب القناة وعلاج المشكلات القديمة في القناة، واطلقت مصر مشروع المحور كفرصة استثمارية كبيرة خصوصا في مجال التصنيع حيث تمر

من خلال قناة السويس حوالي ٢٥% من حجم التجارة العالمية بين آسيا وافريقيا وأوروبا وامريكا، وتستحوذ القناة علي ١٠٠% من تجارة الحاويات بين آسيا وأوروبا، وارتفعت حصة القناة من حجم التجارة العابرة بين أسيا والساحل الشرقي الأمريكي لأكثر من ٥٢% علي الرغم من إمكانية استخدام قناة بنما كطريق بديل، وتخطي إجمالي قيمة الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس حاجز الـ٢٥ مليار دولار نتيجة زيادة معدلات مرور السفن، وارتفع حجم إيرادات القناة في ٢٠١٨ بنحول ١٢.٨%، وتم بالفعل تنفيذ بعض المراحل في محور تنمية قناة السويس.

د- **مشروع نيوم NEOM:** هو مشروع استثماري ضخم بين كلا من مصر والسعودية والأردن اعلن عنه في عام ٢٠١٧ بمساحة ٤٦٠كم علي امتداد ساحل البحر الأحمر، باستثمارات اجمالية تصل الي ٥٠٠ مليار دولار، يتضمن المشروع جسراً فوق مضيق تيران يقطع البحر الأحمر يربط بين مصر وباقي القارة الافريقية والسعودية وباقي القارة الاسيوية.

ه- **مشروع البحر الاحمر:** تم الإعلان عن المشروع في يوليو ٢٠١٧ كنموذج تنموي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ وهو مشروع مجاور لمشروع نيوم، ويشمل انشاء منتجعات سياحية علي أكثر من ٥٠-٩٠ جزيرة طبيعية علي ساحل البحر الأحمر بطول حوالي ٢٠٠ كيلومتر.

و- **جزيرة سواكن:** هي جزيرة تاريخية سودانية تقع في شمال شرق السودان علي شاطئ البحر الأحمر، وتعد مقصداً سياحياً، اتفقت السودان في ٢٠١٧ مع تركيا علي ان تتولي تركيا إدارة الجزيرة وإعادة اعمارها وتطويرها لتكون منطقة سياحية ومحطة للحجاج في طريقهم الي السعودية، كما تضمن الاتفاق تسهيل إجراءات دخول السودانيين لتركيا وإلغاء تأشيرة الدخول للأتراك وتأسيس بنك سوداني-تركي، وعدد من المشروعات المشتركة.

ز- **جزيرتي تيران وصنافير:** للجزيرتين أهمية استراتيجية كبيرة حيث تتحكمان في حركة الملاحة بخليج العقبة وبعد اعلان السيادة السعودية علي جزيرتي تيران

وصنافير بموجب اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية مع مصر في ٢٠١٧ تعمل السعودية علي اطلاق مشاريع سياحية بالجزيرتين من بينها ان يشمل مشروع نيوم أراضي الجزيرتين.

ح- **مشروعات اخري متعددة** مثل انشاء مراكز سياحية جديدة في جنوب البحر الأحمر وجيبوتي، ومشروعات السكك الحديد والطرق البرية لربط اثيوبيا بجيبوتي والسودان وكينيا، ومشروعات توليد الطاقة الكهرومائية وكابلات الانترنت والاتصالات.

ومن الطبيعي ان تتعارض بعض سياسات التنمية المطروحة سواء لدول المنطقة فيما بينها مثل أسلوب التنمية وحفظ السيادة الإقليمية لكلا من مصر والسعودية وأسلوب جيبوتي في تأجير شواطئها لقوي اجنبية، او بين القوي الدولية بعضها البعض مثل التعارض بين مبادرة الحزام والطريق الصينية وممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا.

وجدير بالذكر هنا ان التهديدات والمخاطر السياسية والأمنية تؤثر بشكل مباشر وواضح علي المصالح الاقتصادية في البحر الأحمر، فمع ارتفاع حدة المخاطر الأمنية بدأت شركات التأمين في تغيير تصنيفها للمنطقة لتجعلها من المناطق عالية المخاطر وبالتالي رفعت من قيمة مبالغ التأمين وطالبت السفن بضرورة اخطار الشركات مسبقاً بإبحارها في تلك المنطقة.

وخلاصة القول ان الزخم الاقتصادي في المنطقة يتطلب وجود استراتيجية دقيقة في التعامل مع تلك الابعاد والمتغيرات المختلفة وعلي رأسها المتغير الأمني، تركز في المقام الأول علي التكامل التجاري بين دول البحر الأحمر، وتدعم العلاقات والمصالح السياسية المشتركة، وتساعد علي تطبيق مبدأ عدم التدخل الأجنبي في الشئون الداخلية للدول وتحد من الوجود الأجنبي في الإقليم، وتعزيز التعاون في قطاعات البنية التحتية والتنمية المستدامة والطاقة والزراعة والصحة والتعليم.

القسم الثاني: أمن البحر الأحمر في ظل التنافس الدولي

تقترن الأهمية الجيواستراتيجية والتنافس الاقتصادي علي منطقة البحر الأحمر بزيادة التحديات السياسية وتضارب المصالح والصراع الدولي لفرض النفوذ والسيطرة علي تلك المنطقة، وزيادة حجم التدخل والتغلغل الخارجي في المنطقة والعمل علي انشاء قواعد عسكرية لضمان التواجد والتأثير، وكل هذا يلقي بظلاله علي أمن البحر الأحمر والامن القومي المصري، ويقدم هذا القسم تحليلاً مفصلاً لتلك العناصر كما يلي:

خامساً: المعضلة الأمنية للبحر الأحمر

تتزايد بشكل ملحوظ التحديات والمخاطر التي تحيط بمنطقة البحر الأحمر ومحاولات القوي الدولية والإقليمية للتدخل في المنطقة وفرض وجودها وتأثيرها سواء بشكل مباشر او بالوكالة، بل وفي كثير من الأحيان تحاول تلك القوي فرض ايديولوجيات وتوجهات تضمن مصالحها في المنطقة ولو وصل الامر لتفتيت وتقسيم المنطقة علي أسس مذهبية او عرقية او دينية مثل ما تقدمه بعض الدول من دعم لتنظيمات متطرفة ومرتزقة أجانب وانشاء قواعد عسكرية. وعلي دول المنطقة العمل معاً لمواجهة تلك التحديات كما هو الحال في التعاون العربي لمواجهة خطر الحوثيين، وعدم الانجراف الي المحاولات الفردية لتلك الدول للسيطرة او بسط النفوذ او الاستعانة بقوي اجنبية لمساعدتها في السيطرة علي الممر الملاحي لتجنب زيادة حجم التنافس والصراع في المنطقة او تصدير المنافسات الشرق أوسطية الي المنطقة.[١٧]

ويأتي الوضع في اليمن في مقدمة المخاطر السياسية الراهنة في البحر الأحمر فالتهديدات المستمرة للحوثيين المدعومين من إيران بإغلاق مضيق باب المندب او بشن هجمات عسكرية ضد السفن المارة تمثل تهديداً بالغ الخطورة، وقد نفذ الحوثيين عدد من الهجمات مثل استهداف المدمرة الامريكية (USS Mason) في عام ٢٠١٦، واستهداف السفينة الإماراتية (سويفت) في ٢٠١٧، والهجوم علي فرقاطة وناقلات النفط السعودية بالقرب من ميناء الحديدة عام ٢٠١٨؛[١٨] وقد زادت خطورة الوضع علي السواحل اليمنية مع اشتعال الحرب في غزة واستيلاء جماعية الحوثي علي احدي السفن في ١٩ فبراير ٢٠٢٣ مع تهديدهم لحركة الملاحة واستهداف السفن الامريكية

والإسرائيلية والذي وصف بأنه رغبة إيرانية لتقويض حركة الملاحة أكثر منه نصرة لأهل غزة وتتسبب بالفعل بخسائر مختلفة من بينها تحويل ٥٥ سفينة مسارها الي طريق رأس الرجاء الصالح بعد الحرب وإعلان بعض الشركات مثل شركة "British Petroleum (BP)" و"AP Moller-Maersk" و"MSC" و"CMA-CGM" وغيرهم.[١٩]

ويزداد القلق بالمنطقة مع ارتفاع احتمالات وقوع معضلة أمنية إقليمية مع تصعيد الحوثيين (وقد تم تصنيفهم كمنظمة إرهابية عالمية في ١٧ يناير ٢٠٢٤) من هجماتهم من ناحية، وزيادة التواجد العسكري للقوي الدولية في البحر الأحمر من جهة اخري بدعوي ردع الحوثيين وايران وهو ما كانت تخشاه الدول المطلة علي البحر الأحمر لا سيما وان التطورات الأخيرة كشفت مدي هشاشة الترتيبات والهياكل الأمنية الإقليمية المرتبطة بالمنطقة خاصة الجزء الجنوبي منها؛ وقد اثبتت تلك الهجمات ان ادعاءات الحوثيين "بالحفاظ علي أمن الممرات الملاحية وان طرق التجارة ستبقي آمنة ومفتوحة" هو ادعاء كاذب وأن الامن البحري مجرد ورقة سياسية لخدمة ايديولوجياتهم ومصالحهم الداخلية والخارجية وبالتالي علي الأمد البعيد تمثل الهجمات الحوثية فقدان لاكبر ورقة ضغط في أيديهم علي المجتمع الدولي؛ وفي نفس الوقت قد يؤدي ذلك الي استدامة الوجود العسكري الغربي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. اضف الي ذلك ان الأيديولوجية الامريكية كقوة عظمي ورغبتها في الحفاظ علي هيبتها الدولية -وخصوصا مع تولي ترامب مقاليد السلطة- سيقتضي منها الرد المستمر علي أي الهجوم الحوثي وربما يؤدي لخروج الوضع عن السيطرة وتأجيج الوضع الأمني لفترات زمنية متباعدة، خاصة مع ادعاء الحوثيين بنصرة اهل غزة وهو المرتبط أصلا بالصراع الدائم بين إسرائيل وحماس، مع احتمالية تجدد سيناريوهات مماثلة مع الفصائل الحليفة لإيران كلما اشتعلت المواجهات مع إسرائيل؛ وبالطبع هناك تداعيات مباشرة لهذا التصعيد العسكري بين الحوثيين والقوي الغربية علي إمكانية الوصول لحل سياسي في الازمة اليمنية.

ونظرا لخطورة تلك التهديدات علي المصالح الوطنية تحالفت الدول العربية في عملية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين في اليمن، وعملت كلا من مصر والسعودية والولايات المتحدة علي تجفيف منابع الدعم الخارجي للحوثيين من خلال تنفيذ دوريات وتدريبات مشتركة مع القوات البحرية؛ كما نفذت الولايات المتحدة وبريطانيا العديد من الضربات علي مواقع تابعة للحوثيين، وشكلت الولايات المتحدة تحالف دولي تحت اسم "حارس الازدهار" في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٣ بمشاركة اكثر من ١٤ دولة،[٢٠] بالإضافة الي اطلاق الاتحاد الأوروبي مهمة بعنوان اسبيديس ASPIDES لحماية حركة الملاحة في البحر الأحمر.[٢١]

وهناك بعض الابعاد السياسية والأمنية الأخرى بالغة الاهمية يجب وضعها في الاعتبار مثل:

- سعي القوي الدولية الي تأمين امدادات الطاقة والنفط من المنطقة حيث يعبر البحر الأحمر ما يقرب من ٣.٣ مليون برميل نفط يومياً أياً كانت الأدوات التي سوف تستخدمها لضمان أمن هذه المصادر.
- ان استمرار الحرب في غزة والتصعيد المتنامي في البحر الأحمر يعزز من مشروع "ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا" وفكرة إيجاد ممرات اقتصادية بديلة، وبالتالي قد يكون من مصلحة بعض القوي استمرار بل وزيادة التهديدات الأمنية في البحر الأحمر لخدمة مصالحهم في انشاء مشروعات او ممرات بديلة.[٢٢]
- يصعب توقع أمن واستقرار سياسي بمنطقة البحر الأحمر دون استقرار أمنى بمنطقة القرن الافريقي المضطربة، الامر الذي يؤثر بشكل كبير علي المصالح العربية ويدعم الوجود الصهيوني في جنوب البحر الأحمر.
- كانت رؤية القارة الافريقية لمنطقة البحر الأحمر غائبة بشكل كبير الي ان استفاق الاتحاد الافريقي الي أهمية وخطورة الوضع في البحر الأحمر وقام بمناقشة سياسات السلم والامن في الفضاء المشترك لمنطقة البحر والاحمر وخليج عدن، وفي أكتوبر ٢٠١٧ عقد اجتماع برعاية الاتحاد الافريقي في الخرطوم ضم ممثلي دول شمال شرق افريقيا وبعض الشركاء الدوليين في مقدمتهم الاتحاد الأوروبي

لمناقشة قضايا السلم والامن في القرن الافريقي والبحر الأحمر، وفي ٢٠١٩ شكلت الهيئة الحكومية للتنمية IGAD فريق عمل خاص لقضايا البحر الأحمر وخليج عدن.

- سيطرة الولايات المتحدة والغرب علي الجزر والمضايق -خاصة الجنوبية- يمثل تحديا كبيراً للدول العربية والمنتجة للنفط حيث يهدد قدرتها علي التحكم في حجم الإنتاج او أسعار النفط، والأخطر من ذلك انه يؤمن حركة الملاحة الإسرائيلية ويفرض الحصار البحري ويمكنها من فرض الحصار البحري او المقاطعات الاقتصادية والرقابة عليها.
- الوضع في غزة يهدد امن البحر الأحمر من عدة جوانب سواء بسبب الازمة الإنسانية هناك او الضغوط الداخلية والخارجية او للقلق من عودة الإرهاب في سيناء ومخاوف تأثر حركة السياحة، ومن ناحية اخري انه اصبح مرتبط بهجمات الحوثيين في الجنوب.
- نظراً للوضع الجغرافي لتلاحم سواحل الدول المطلة علي البحر الأحمر فإنه من الضروري ترسيم الحدود البحرية بينهم لتحديد مدي تداخل المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من هذه الدول وتجنب أي توترات او نزاعات حدودية.

سادساً: القواعد العسكرية والتدخلات الخارجية في المنطقة

يتمثل أحد أخطر الابعاد السياسية في المنطقة في تزايد عدد القواعد العسكرية التي تم انشاؤها علي الشواطئ المطلة علي البحر الأحمر وخاصة في الجنوب وتداعياتها علي مستقبل المنطقة كما يلي:

أ) الصومال حيث أعلنت "أرض الصومال" او صومالي لاند انفصالها عن الصومال وبدعم مباشر من إسرائيل، ولكن لم تحصل علي الاعتراف الدولي، وقد وقعت اثيوبيا اتفاق معها يسمح باستخدام ميناء "بربرة" في أغراض تجارية وعسكرية مقابل حصول ارض الصومال علي حصة من شركة الطيران الاثيوبية. بالإضافة الي الموافقة علي انشاء قاعدة عسكرية إماراتية في مدينة بربرة علي ساحل خليج عدن لدعم عمليات الحصار البحري ضد اليمن. كما تدير تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في

الخارج بالعاصمة مقديشيو منذ عام ٢٠١٧ وتطل على البحر الأحمر.[٢٣] وقد تطورت علاقات مصر والصومال بشكل كبير مع بداية عام ٢٠٢٤ وزيارة الرئيس الصومالي لمصر في شهر يناير، ثم زيارة ثانية للرئيس الصومالي وتوقيع بروتوكول التعاون العسكري مع مصر في شهر أغسطس إضافة لبعض الخطوات الدبلوماسية الهامة كإطلاق خط طيران مشترك بين القاهرة ومقديشيو وبناء قدرات الكوادر الصومالية وافتتاح المقر الجديد للسفارة المصرية بمقديشيو.[٢٤]

ب) اليمن: أنشأت الامارات قاعدة عسكرية في جزية ميون وقاعدة اخري في جزيرة سقطرة اليمنيتين،[٢٥] وعلى الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة انسحبت عسكريًا من اليمن في عام ٢٠١٩، إلا أنها لازالت تسيطر علي تلك الجزر.[٢٦]

ج) جيبوتي: تعتمد جيبوتي دبلوماسية القواعد العسكرية لتوطيد علاقاتها بالقوي الدولية من خلال السماح لهم ببناء قواعد عسكرية علي ارضها وتحسين اقتصادها بالحصول علي قيمة ايجارية مرتفعة لهذه القواعد تخطت ١٢٥ مليون دولار سنويا (أكثر من ١٨% من اجمالي الإيرادات الحكومية)،[٢٧] وهي استراتيجية خطيرة للغاية حيث تسمح بالتواجد الأجنبي وتهدد امن البحر الأحمر باحتمالية حدوث أي مناوشات عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر،[٢٨] وقد وصل عدد القواعد العسكرية في جيبوتي الي ٨ قواعد، كما ان روسيا والهند تتسابق لإنشاء قواعد عسكرية لها في جيبوتي، وقد وقعت جيبوتي بالفعل مع تركيا لإنشاء قاعدة عسكرية علي ارضها، انظر الجدول رقم (٣).[٢٩]

جدول رقم (٣) يوضح حجم وقيمة القواعد العسكرية في جيبوتي

الدولة	القيمة الايجارية بالمليون دولار	حجم القوة العسكرية	ملاحظات
الولايات المتحدة	٦٣	٤٥٠٠	أنشأت قاعدة كامب ليمونييه في عام ٢٠٠٢ وهي اكبر قاعدة عسكرية أمريكية دائمة في افريقيا.
فرنسا	٤٠	١٥٠٠	انشأت قاعدة هيرون HERON في عام ١٨٨٣، وهي اكبر قاعدة فرنسية خارج حدودها.
الصين	٢٠	١٠٠٠	أنشأت في عام ٢٠١٧، وهي القاعدة العسكرية الوحيدة للصين خارج حدودها.[٣٠]
اليابان	٣.٥	١٨٠	أنشأت في عام ٢٠١١
إيطاليا	٢.٥	٨٠	أنشأت في أكتوبر ٢٠١٣
المانيا	-	٣٠-٨٠	تشترك في اغلب عمليات الاتحاد الأوروبي بالمنطقة
اسبانيا	-	٥٠	تشترك في عمليات الاتحاد الأوروبي بالمنطقة
السعودية	(١٤٥)	-	وقعت السعودية عقد لانشاء مدينة لوجستية في جيبوتي بعقد يمتد لمدة ٩٢ عام.
الاجمالي	+١٢٩	+٧٣٥٠	-

المصدر/ من اعداد الباحث بناء علي بيانات من عدة مصادر.[٣١]

د) السودان: وافقت الحكومة السودانية بشكل مبدأي عام ٢٠٢٤ على السماح لروسيا بإنشاء قاعدة بحرية على ساحل البحر الأحمر في بورتسودان، وهناك مفاوضات حالية مع روسيا لإنشاء القاعدة وسط ضغوط غربية علي الحكومة السودانية.[٣٢]

ه) اريتريا: انشات الامارات قاعدة عسكرية في ميناء عصب لدعم العمليات العسكرية في اليمن بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١ ولكن تفكيك معظم منشآتها وسحب القوات، أنشأت إسرائيل قاعدة عسكرية لها في جزيرة دهلك، ثم انشات قاعدة عسكرية اخري بالاتفاق مع اثيوبيا في الجزء الغربي من اريتريا قبل استقلاله مثل رواجبات ومكهلاوي علي الحدود السودانية، وقواعد جوية في جزيرتي حالب وفاطمة؛[٣٣] إضافة الي بناء قاعدة عسكرية في ميناء مصوع في اريتريا عام ٢٠١٤، ورغم نفي اريتريا وجود تلك القواعد الا ان التقارير الاستخباراتية والاقمار الصناعية تثبت

وجودها، وقد وقعت اريتريا اتفاق مع روسيا في بداية ٢٠٢٣ يتيح لموسكو استغلال ميناء مصوع الإريتري تمهيدًا لإقامة قاعدة عسكرية روسية جديدة.[٣٤]

جدول رقم (٤) يوضح عدد القواعد العسكرية الأجنبية في البحر الاحمر

دول المنطقة	عدد القواعد	الدول المنشأة للقواعد
اليمن	٢	الامارات
جيبوتي	8	الولايات المتحدة، فرنسا، الصين، اليابان، إيطاليا، المانيا، اسبانيا، السعودية
الصومال	٢	تركيا والامارات
إريتريا	٦	إسرائيل، الامارات
الإجمالي	١٨	

المصدر/ من اعداد الباحث بناء علي بيانات من عدة مصادر.[٣٥]

شكل رقم (٨) يوضح عدد القواعد العسكرية الأجنبية في البحر الاحمر

المصدر/ من اعداد الباحث.

وخلاصة القول ان منطقة البحر الأحمر تشهد حاليا أكبر حالات القلق الأمني فالتنافس الدولي المتزايد في البحر الأحمر جعل المنطقة تبدو اشبه بميدان للصراع تتواجه فيه سياسات وخطط القوي الدولية والإقليمية للسيطرة وبسط النفوذ علي تلك المنطقة وقد اتجهت بعض القوي الدولية مؤخراً لتبني سياسات خارجية خاصة بهذه المنطقة بشكل

مستقل عن سياسات افريقيا والشرق الأوسط فيما اطلق عليه "سياسات البحر الأحمر"؛ وان البحر الاحمر يعاني من غياب التعاون الأمني الإقليمي للدول المطلة عليه لذلك تسعي القوي الدولية الإقليمية الي ملئ هذا الفراغ الأمني بأساليب وأدوات مختلفة؛ وفي المقابل يجب مواجهة هذا التحدي ببناء استراتيجية واضحة للأمن المشترك لدول المنطقة تهدف لتحقيق الامن الشامل للدول المطلة علي البحر الأحمر وحماية مصالحها وأهدافها ودعم قدراتها العسكرية والحد من التدخل الأجنبي؛ وبالطبع تنعكس تلك المخاطر السياسية علي التوقعات الاقتصادية للمنطقة حيث قدر البنك الدولي أن الازمة الأمنية الراهنة في البحر الاحمر قد تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة ٠.٥% وزيادة التضخم العالمي بنسبة ٠.٠.٧%.[٣٦]

وقد كثفت مصر من جهودها لمواجهة تلك التحديات الأمنية والسياسية فانضمت لمجلس الدول العربية الافريقية المطلة علي البحر الأحمر وخليج عدن، وعبرت الخارجية المصرية عن قلقها البالغ لتصاعد العمليات العسكرية في منطقة البحر الأحمر وحذرت من اتساع رقعة الصراع بسبب استمرار الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية وطالبت بوقف اطلاق النار وانهاء الحرب ضد المدنيين الفلسطينيين، وأعلنت عن رفض أي مساعي للمساس بوحدة الصومال، وافتتحت مصر قاعدة برنيس العسكرية في ١٥ يناير ٢٠٢٠ لحماية الاستثمارات الجنوبية وتأمين حركة الملاحة، المشاركة في القوات البحرية المشتركة متعددة الجنسيات، وتشارك بفاعلية في المناورات البحرية المشتركة لتأمين الملاحة في البحر الأحمر.[٣٧]

سابعاً: الأبعاد الدولية والإقليمية للصراعات في منطقة البحر الأحمر

تعتبر منطقة البحر الأحمر واحدة من اكثر الأماكن حيوية وديناميكية في العالم، مع ابعاد مختلفة وصراعات متنوعة وتفاعلات متجددة ومستمرة يصعب حصرها والعديد من الفاعلين إقليمياً ودولياً والتوترات الداخلية والخارجية، ولفهم هذا التشابك سنحاول تحليل الابعاد الدولية والاقليمية للصراعات في المنطقة ودور القوي الدولية في تأجيج هذا الصراع؛ فمنطقة البحر الأحمر بشكل عام تعاني من تفاقم عدد من المشكلات الإقليمية والتي بدورها فتحت الباب لبعض القوي الدولية للتدخل تحت مزاعم التدخل الإنساني او تقديم المساعدة او الحفاظ علي مصالحهم في المنطقة او صون الامن والسلم العالمي وغيرها من الادعاءات ومن بين تلك المشكلات ما يلي:

- مشكلات الفقر والجفاف في دول غرب البحر الأحمر مثل الصومال، واريتريا واثيوبيا وكينيا والسودان وجنوب السودان واوغندا، خاصة مع اشتداد ظاهرة التغيرات المناخية والصراعات الإقليمية وفشل الحكومات في إدارة الازمات.[٣٨]
- الصراع الاقتصادي او صراع التنمية بين العديد من القوي الدولية والإقليمية في المنطقة، حيث ان الموقع الاستراتيجي لمنطقة البحر الأحمر وتمتعها بوفرة اقتصادية وتنوع الثروات والأجواء المناخية وغيرها جعلها مطمع وهدف لاغلب القوي الدولية.
- انخفاض حركة التجارة البينية بين دول المنطقة نظراً لتشابه القدرات والموارد والصادرات، حيث تتركز صادرات دول المنطقة حول الصناعات النفطية والزراعية والمعادن.
- الجرائم المتعلقة بتهريب الأسلحة والبشر والاتجار في المخدرات وغيرها من الممنوعات.
- اعمال القرصنة والإرهاب وتهديد حركة الملاحة البحرية والجوية وعلي رأسها "فصائل المعارضة وحركة الشباب الصومالية" و"الجماعة الحوثية اليمنية" و"الخلايا الإرهابية فى جنوب اليمن"؛ وقد برزت قضية الإرهاب في المنطقة منذ تسعينيات القرن العشرين حيث نمي فرعي تنظيم القاعدة في كلا من اليمن

والسعودية بهدف انهاء الوجود الغربي في شبه الجزيرة العربية، واستغل الأوضاع في اليمن بعد ٢٠١١ في السيطرة علي بعض الأراضي جنوب البلاد، كما تحولت الصومال الي ملاذ لتنظيم حركة الشباب الإرهابية مع نهاية عام ٢٠٠٩. [٣٩] وقد تم اغلاق ميناء الحديدة والسليف في نوفمبر ٢٠١٧ بعد استهداف الحوثيون مدينة الرياض.[٤٠] وهددوا أيضا بإغلاق البحر الأحمر امام الشحن الدولي في محاولة لوقف تقدم التحالف العربي، ثم أخيرا صعدوا من هجماتهم بعد حرب غزة.[٤١] وهو ما شجع بعض القوي الدولية الي تشكيل فرق عمل متعدد الجنسيات لحفظ امن البحر الأحمر وقمع عمليات القرصنة والتهديدات من قبل الجماعات المتطرفة. وفي محاولة لفرض الامن البحري ومكافحة القرصنة اتفقت المنظمة البحرية الدولية بالتعاون مع ١٧ دولة "من دول غرب المحيط الهندي والبحر الأحمر وخليج عدن والدول غير المطلة علي البحر الأحمر ولكنها معنية بقضاياه" علي اعلان مدونة جيبوتي لقواعد السلوك وتضمن الاتفاق مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة أو بالمخدرات أو بالبشر وأي تجارة غير مشروعة، أو سرقة النفط، وإلقاء النفايات في البحر والصيد غير القانوني.

- الهجرة غير الشرعية واحدة من اهم المشكلات التي تواجه المنطقة ومع تزايد الاضطرابات السياسية في دول المنطقة اشتدت حدة المشكلة، فمع ارتفاع حدة الازمة في اليمن توافد أكثر ١١٧ الف شخص عام ٢٠١٦ واكثر من ١٠٠ الف شخص عام ٢٠١٧ للهجرة الخارجية.[٤٢] ونظرا للاضطرابات السياسية في السودان وانفصالها عن جنوب السودان في يوليو ٢٠١١ كانت السودان وجهة أساسية للهجرة غير الشرعية خاصة وأن السودان تشترك في حدودها مع سبعة دول فقد أصبحت بمثابة بوابة عبور للمهاجرين من بينهم ما يقرب من ١٠% يستقر في السودان و٩٠% تستخدمها كبوابة عبور لدولة اخري.[٤٣] ووفقا لتقديرات المفوضية العليا لشئون اللاجئين فإن الصومال وجنوب السودان والسودان واريتريا من أكثر الدول المصدرة للاجئين في افريقيا.[٤٤]

- مشكلات اللاجئين التي تتزايد وتتفاقم بمرور الوقت خاصة مع تعقد الأمور في اليمن والصومال والسودان وفلسطين.
- الصيد الجائر وتهديد الثروة السمكية وتفاقم تلك المشكلة مع حالة الانفلات الأمني في بعض دول المنطقة وعدم قدرتهم علي ضبط عمليات الصيد.
- سوء الأوضاع الاقتصادية والتهريب وإدخال بضائع غير مطابقة للمواصفات القياسية واثاره السلبية كتهديد الصناعات الوطنية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الإيرادات العامة من الضرائب والجمارك وزيادة معدلات التضخم وغيرها، وهي مشكلات تعاني منها اغلب دول المنطقة وبالتالي تسعي تلك الدول الي جذب الاستثمارات الأجنبية بأي طريقة، وربما تستخدم بعض القوي الدولية ذلك المدخل الاقتصادي لفرض نفوذها في المنطقة مثل الصين.
- ضعف الاستقرار السياسي في اغلب دول المنطقة وخصوصا منطقة القرن الافريقي، واعمال التخريب والشغب والاضطرابات؛ حيث تعاني اغلب دول البحر الأحمر وخصوصا الافريقية من تصاعد الصراعات الداخلية نظراً للفشل في إدارة التنوع العرقي وتهميش بعض الجماعات وصعوبة الانتقال السلمي للسلطة كما هو الحال في الصومال والسودان واليمن.
- كما ان محدودية البنية التحتية واللوجستية للدول المطلة علي البحر الأحمر واحدة من اهم العقبات امام التنمية وهذا ما تعكف عليه حاليا القوي الإقليمية والدولية كمدخل لتنمية الإقليم.
- تمثل موانئ كلا من السودان والصومال وجيبوتي واريتريا موانئ دول القرن الافريقي، والتي يتصارع عليها العديد من القوي الدولية سواء لاستغلالها او السيطرة عليها او إقامة قواعد عسكرية بجوارها، ويجادل العديد من الباحثين بان الدول العربية أهملت تلك المنطقة لفترة طويلة ولكن مؤخراً بدأ الاهتمام بها يتزايد بشكل ملحوظ.[٤٥]

ويتضح من تلك النقاط ان **تصاعد النفوذ الدولي في المنطقة** يمثل أحد أهم ابعاد الصراع في المنطقة فمع تزايد الاهتمام بالمنطقة وزيادة الادراك بأهمية البحر الأحمر في أوقات الحرب

والسلام بدأت تشهد المنطقة تزاحم وتسابق عالمي علي النفوذ والمشاركة بشكل غير مسبوق سواء من الناحية الاقتصادية او العسكرية او السياسية؛ نجحت بعض القوي الإقليمية مثل إسرائيل وتركيا وايران في إيجاد مراكز لها علي سواحل البحر الأحمر وتوسيع نطاق نشاطها ونفوذها وبناء القواعد العسكرية وتدعيم العلاقات الثنائية مع دول القرن الافريقي؛ وفي المقابل يمثل ذلك تهديد للمصالح العربية بشكل مباشر، ومن بين اهم القوي الدولية والاقليمية المؤثرة في البحر الاحمر ما يلي:

أ) الولايات المتحدة الامريكية: في ضوء التوجهات الامريكية لفرض نفوذها وتواجدها في كل مناطق السيطرة في العالم وفي مقدمتها السيطرة علي البحار والمحيطات والممرات المائية وامتلاك اسطول بحري هائل تسعي الولايات المتحدة للسيطرة علي البحر الأحمر وخاصة المدخل الجنوبي لأسباب عديدة من بينها ارتباط البحر بمنطقة الخليج والنفط العربي حيث يمثل النفط العربي حوالي ٢٥% من احتياجات للولايات المتحدة الأمريكية للنفط،[٤٦] ولتأمين خطوط الملاحة والتفاعل مع منطقة الشرق الأوسط وللأهمية العسكرية للبحر الأحمر للمصالح الاستراتيجية الامريكية ولحليفتها الاستراتيجية إسرائيل، لذلك عملت الولايات المتحدة على إقامة قواعد عسكرية في المنطقة وتعزيزها بشكل موسع، حيث أنشأت قاعدة ليمونييه Lemonnier في عام ٢٠٠٣ بتكلفة انشاء تخطت المليار دولار بحجم قوات تخطي الأربعة الاف جندي مع التصريح باستخدام ميناء ومطار جيبوتي، وقاعدة اخري في جيبوتي في ٢٠٠٢ بتكلفة ايجار سنوية بدأت بقيمة ٣٣ مليون دولار وتضاعفت في ٢٠١٥ لتصل الي ٦٣ مليون دولار.[٤٧]

كما أطلق معهد الولايات المتحدة للسلام مبادرة للبحر الأحمر تهدف لدراسة العلاقات بين الشرق الأوسط والقرن الافريقي، والتعاون بين صناع القرار في الولايات المتحدة واسيا وأوروبا ومواجهة التحديات المرتبطة بالمنطقة وتعزيز فرص التعاون المشترك ومنع وتسوية النزاعات في منطقة البحر الأحمر؛ كما دعي المعهد لتعيين مبعوث خاص للولايات المتحدة للبحر الأحمر.

ب) جمهورية الصين الشعبية: تتوسع الصين بشكل كبير وملحوظ في منطقة البحر الأحمر وقد وضعت المنطقة كجزء رئيسي في مبادرة الحزام والطريق وعملت علي التوغل في المنطقة باشكال مختلفة لتأمين خطوط الملاحة ومصادر الطاقة والنفط فهي تعتمد علي اكثر من ٣٠% من النفط المستورد علي دول الخليج وايران.[٤٨] فمولت الصين بناء مقر وزارة الخارجية في كلا من جيبوتي والصومال وانشأت العديد من المشروعات المشتركة مع دول المنطقة فضلا عن المساعدات، ناهيك عن الاستثمارات والتوغل الصيني في افريقيا.

وفي السودان تدخلت الصين بشكل قوي في الصناعات النفطية وأصبحت أكبر منتج ومستورد للنفط السوداني وانشأت خط انابيب لنقل النفط من جنوب السودان الي ميناء بورتسودان، حيث بلغت واردات الصين من النفط السوداني أكثر من ٧% من اجمالي واردات الصين النفطية، الي جانب انشاء العديد من محطات توليد الكهرباء والسدود وخطوط انابيب المياه الي ان أصبحت الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان بحجم استثمارات تخطي ٤ مليارات دولار، كما أصبحت السودان ثالث أكبر دولة افريقية مصدرة للصين.[٤٩]

كما تتولي الصين بناء عدة موانئ استثمارية ومشروعات سياحية في جيبوتي، بناء خط سكك حديد استراتيجي بين جيبوتي واثيوبيا، بجانب بناء اول قاعدة عسكرية صينية خارج حدودها في جيبوتي عام ٢٠١٧ لحماية استثماراتها بتكلفة وصلت لأكثر من ٦٠٠ مليون دولار، وبتكلفة ايجارية سنوية ٢٠ مليون دولار وقدرة استيعابية تصل الي ١٠ الاف جندي.

ج) الاتحاد الأوروبي: تسعي دول الاتحاد لتأمين وارداتها من النفط والسلع الاستراتيجية المارة في البحر الأحمر وفرض تواجدها في المنطقة وتنمية العلاقات معها في مختلف المجالات والحفاظ على الارتباط والنفوذ التاريخي ببعض دول المنطقة وتعزيز جهود حلف الناتو في المنطقة إذ تحتاج أوروبا إلى نقل حوالي ٦٠% من احتياجاتها من الطاقة عبر البحر الأحمر، لذا عملت علي امداد بعض دول المنطقة بالسلاح، ويلعب الاتحاد الأوروبي دوراً هاماً في المنطقة فهو شريك تجاري رئيسي

لكثير من الدول المطلة علي البحر الأحمر، كما ان دول الاتحاد الأوروبي بنت قواعد عسكرية في المنطقة لحماية مصالحها مثل قاعدة هيرون HERON العسكرية الفرنسية في جيبوتي والتي تضم أكثر من ١٥٠٠ جندي من القوات الفرنسية وحوالي ٣٣٠ جندي من القوات المانية وما يقرب من ٥٠ جندي فقط من القوات الاسبانية، كما أن ايطاليا أيضاً تحتفظ بقاعدة خاصة بها يمكنها استضافة حوالى ٣٠٠ فرد.
بالإضافة لتواجده العسكري من خلال عملية أطلنطا "مكافحة القرصنة" تضم سفن حربية من ١٣ دولة وعملية "حماية سفن برنامج الأغذية العالمي"؛ ومن ناحية اخري هناك بعض الملفات التي تؤثر سلبا على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة وعلي رأسها الهجرة غير الشرعية واللاجئين وتهريب الأسلحة.
د) تركيا: لطالما كان لتركيا مصالح واهداف في منطقة البحر الأحمر وفي الوقت الراهن يزداد تأثيرها وتدخلها بشكل ملحوظ لتحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية في المنطقة حيث تولت إدارة جزيرة سواكن السودانية والذي يمثل نقطة تحول استراتيجية في الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والسودان حيث يمهد الطريق لمليارات من الاستثمارات في القطاعات السودانية وفتح أسواق جديدة للمنتجات التركية في الدول المجاورة، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا واثيوبيا الي اكثر من نصف المليار دولار واجمالي حجم استثمارات تركية في اثيوبيا تخطي ال٢.٥ مليار.[٥٠] وبالتالي تعتبر جيبوتي دولة محورية بالنسبة لتركيا باعتبارها بوابة بحرية وقاعدة تجارية تركية في المنطقة، إضافة الي المشروعات والاستثمارات والمساعدات التركية في الصومال وكينيا وغيرها. وقد كثفت تركيا من الزيارات الرئاسية لدول المنطقة عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ من بينها جيبوتي والصومال واثيوبيا وكينيا واوغندا، وانشأت أكبر قاعدة عسكرية تركية خارج أراضيها في الصومال. وقد وصل حجم التبادل التجاري بينها وبين دول المنطقة الي حوالي ١٧.٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، كما افتتحت تركيا أكبر مركز تدريب عسكري لها في الصومال لتدريب الجيش الصومالي في العاصمة مقديشو.

جدول رقم (٥) يوضح اجمالي التبادل التجاري بين القوي الكبرى ودول البحر الأحمر حتي عام ٢٠٢٢ بالمليار دولار

دول المنطقة والقوي الدولية	الولايات المتحدة	الصين	الاتحاد الاوروبي	تركيا
مصر	8.6	12.7	40.7	7.7
السودان	0.15	3.25	1.32	0.58
اليمن	0.41	٢.٢٣	0.77	0.57
السعودية	46.6	106	44	6.5
الأردن	6.3	6.5	5.4	1
جيبوتي	0.21	2.2	9.2	0.1
الصومال	0.09	0.47	0.57	0.39
إريتريا	0.03	0.61	0.05	0.05
الكيان الصهيوني	48.6	20	51.5	9.37
الاجمالي	**110.99**	**153.96**	**153.51**	**26.26**

المصدر/ من اعداد الباحث بناء علي الملفات التعريفية لكل دولة من الاونكتاد والبنك الدولي وغيرها من المراجع.[٥١]

شكل رقم (٩) يوضح حجم التبادل التجاري بين القوي الكبرى ودول البحر الأحمر

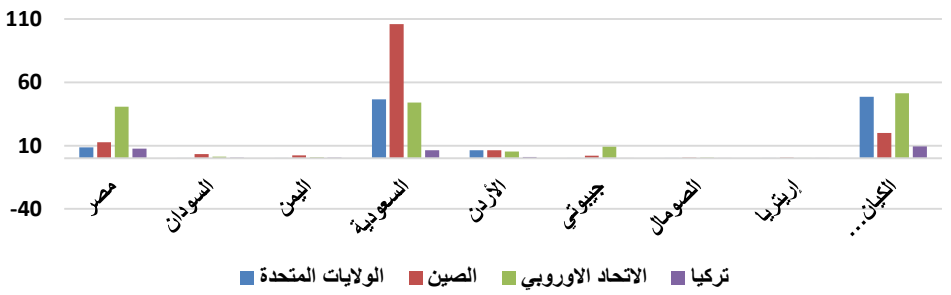

ويوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٩) حجم التبادل التجاري بين القوي الكبرى ودول المنطقة ويأتي في قمته التبادل التجاري بين الصين والسعودية والذي تجاوز الـ١٠٦ مليار دولار سنويا، يليه التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل بحوالي ٥١.٥ مليار دولار. كما يوضح الشكل رقم (١٠) توزيع اجمالي التبادل

التجاري مع دول البحر الاحمر بين الدول الكبرى وتركيا وتتصدر الصين الحصة الأكبر بإجمالي ١٥٣.٩٦ مليار دولار، يليها الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٥٣.٥١ دولار.

شكل رقم (١٠) يوضح نسبة التبادل التجاري بين القوي الكبرى ودول البحر الأحمر

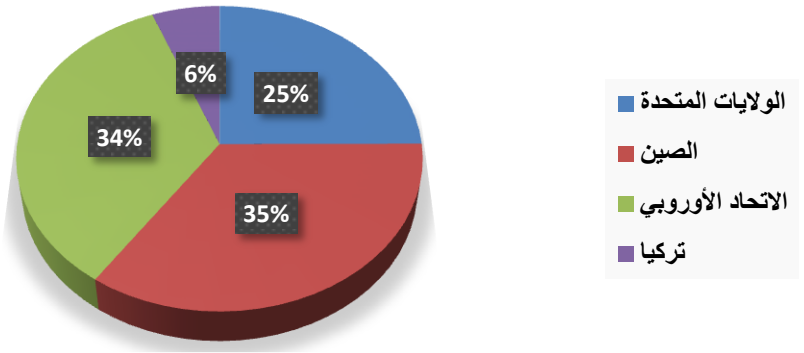

ه) روسيا: التواجد في المياه الدافئة كان ومازال جزء ثابت من عقيدة روسيا سواء القيصرية او الاتحادية، ويمثل البحر الأحمر أقصر طريق يربط بين الموانئ الروسية في البحر الأسود واسطول روسيا في المحيط الهندي، لذلك تسعي روسيا لفرض نفوذها علي الممر الملاحي وتقويض المصالح الامريكية والغربية في البحر الأحمر ومحاولة التقرب واحتواء دول المنطقة والقرن الافريقي وعقد اتفاقات الدفاع المشترك؛ اكدت روسيا في استراتيجيتها للأمن القومي عام ٢٠١٥ علي الأهمية الاستراتيجية للبحار والمحيطات كمجال حيوي للتنافس الدولي وبالتالي تعمل علي تعزيز دورها وتواجدها في المسطحات المائية الاستراتيجية ومن أهمها منطقة البحر الأحمر وبالتالي تسعي لفرض تواجدها ونفوذها في المنطقة وتقويض المصالح الامريكية والغربية، ومحاولة احتواء دول القرن الافريقي وجنوب البحر الأحمر والتوسع في عقد اتفاقيات الدفاع المشترك؛ وقد وقعت في ١٠ يناير ٢٠٢٣ مذكرة تفاهم مع اريتريا تنص على ربط مدينة مصوع الإريترية الساحلية مع قاعدة البحر

الأسود البحرية سيفاستوبول، ويتيح هذا الاتفاق لموسكو استغلال ميناء مصوع الإريتري تمهيدًا لإقامة قاعدة عسكرية روسية جديدة في البحر الأحمر بالقرب من مضيق باب المندب.[٥٢]

و) إيران: يمثل البحر الأحمر أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة لإيران وتوجهاتها الخارجية وامنها القومي وتبذل اقصي جهدها للتواجد في البحر الأحمر لتقويض الهيمنة الامريكية والإسرائيلية في المنطقة والتغلب علي حالة العزلة العربية الإسلامية والدولية ولتجنب محاولات فرض الحصار البحري عليها؛ لذا تحاول إيران ان تحافظ علي علاقات وطيدة مع دول المنطقة وخاصة دول شرق افريقيا وعقدت العديد من الاتفاقيات والمشروعات التجارية والصناعية مع تلك الدول ومنها اريتريا واوغندا وكينيا؛ وتحرص ايران علي توسيع دائرة علاقاتها في منطقة القرن الافريقي الي ان حصلت علي موافقة اريتريا في بناء قاعدة عسكرية بحرية لها في ميناء عصب الاريتري الذي يحتل موقعاً استراتيجياً عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر كورقة ضغط ومساومة ضد الغرب؛ ولكن موقف إيران من دعم الحوثيين في اليمن وتسليحهم جعل دول المنطقة تميل الي التحالف مع السعودية وغيرها من الدول على حساب إيران، وفي نفس الوقت تنامي الدور الخليجي بشكل عام والدور السعودي علي وجه الخصوص في البحر الأحمر.

ز) المملكة المتحدة: الاطماع البريطانية في السيطرة علي البحر الأحمر والممر الملاحي تمتد منذ الاستعمار البريطاني لليمن ومصر والصومال، ولبريطانيا العديد من المصالح مع دول المنطقة فحوالي نصف تجارة بريطانيا مرتبط بالبحر الأحمر، كما تعمل بريطانيا علي تصدير نظم التسليح لدول المنطقة، وتلتزم بتعهداتها في حلف الناتو وبالتالي تحتفظ بعدد من القطع البحرية في البحر الأحمر؛ ونظراً لارتباط المصالح البريطانية بالتجارة القادمة من الشرق عبر البحر الأحمر وتأثر الاقتصاد البريطاني بالتوترات في المنطقة عملت بريطانيا بالتحالف مع الولايات المتحدة للتصدي للحوثيين ونفذت بالفعل في يناير ٢٠٢٤ العديد من الهجمات ضد الحوثيين، مع التصريح الواضح بأن بريطانيا لن تسمح بتهديد حركة الملاحة في البحر الاحمر.

وبالحديث عن القوي الغربية والولايات المتحدة والصراعات والتوترات في المنطقة يستوجب ذلك استعراض دور **الكيان الصهيوني** في تأجيج الصراع في المنطقة فعلي الرغم من قصر ساحلها علي البحر الأحمر إلا ان إسرائيل تعتبر ان البحر الأحمر جزء رئيسي من امنها القومي للوصول السريع لإفريقيا واتجاهها الاستراتيجي الجنوبي، ومنذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ أدركت إسرائيل أهمية السيطرة علي البحر الأحمر وعملت علي التغلغل في المنطقة لبناء قواعد عسكرية لها، وبالفعل اتفقت مع اريتريا علي بناء اول قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في جزيرة دهلك، وأصبحت الجزيرة بمثابة مركزاً لمراقبة حركة الملاحة وناقلات النفط عند مضيق باب المندب إضافة لكونها محطة تشغيل للغواصات الإسرائيلية؛ ثم توسعت إسرائيل في إقامة القواعد العسكرية في المنطقة لتنشئ قواعد اخري عند جزيرتي سنتيان وديميرا المطلين علي مضيق باب المندب، ثم انشات قاعدة عسكرية اخري بالاتفاق مع اثيوبيا في الجزء الغربي من اريتريا قبل استقلاله مثل رواجبات ومكهلاوي علي الحدود السودانية، وقواعد جوية في جزيرتي حالب وفاطمة؛[٥٣] إضافة الي بناء قاعدة عسكرية في ميناء مصوع في اريتريا عام ٢٠١٤ مقابل صفقة أسلحة ضخمة تخطت المليار دولار؛[٥٤] وتحاول إسرائيل منذ السبعينيات فرض النفوذ علي الجزر اليمنية والسيطرة علي باب المندب بأي طريقة وقد انتهكت الأجواء اليمنية بطلعات جوية للطيران الحربي بين عامي 78-1977 وتقدمت اليمن بشكوي ضد الكيان الصهيوني بالأمم المتحدة، واثناء حرب الخليج الاولي زرعت الغام بحرية في الممر الملاحي للتشكيك في قدرة اليمن علي حماية حركة الملاحة وإيجاد ذريعة للتواجد العسكري الأجنبي علي الجزر اليمنية، ثم دعمت ودفعت اريتريا لاحتلال جزيرتي حنيش الصغرى والكبرى وجزيرة زقر عام ١٩٩٥ مع نشاط ومناورات عسكرية إسرائيلية امريكية في المنطقة اعقبها زيارة رئيس اريتريا لتل ابيب لإتمام صفقات أسلحة ضخمة واستمر نزاع مسلح بين اليمن واريتريا الي ان أعلنت لجنة التحكيم الدائمة في ١٩٩٨ ملكية اليمن للجزر وسحبت اريتريا قواتها.

وتعمل إسرائيل على تأمين تجارتها مع اسيا وافريقيا وأوروبا عبر ميناء ايلات، والتمركز العسكري في بعض جزء البحر الأحمر كقواعد للعمليات والرقابة والسيطرة، التغلغل في الدول الافريقية والتعاون معها لتحقيق الوجود العسكري في الموانئ والجزر الاستراتيجية في البحر الأحمر، استغلال وجودها في البحر الأحمر لترسيخ علاقاتها بالدول الافريقية والاسيوية، ترسيخ انقسام الوطن العربي الي قسمين اسيوي وافريقي.

- وفي محاولة لحل النزاعات والتوترات بالمنطقة وعلاج القصور والاختلالات الأمنية وتعزيز سبل التعاون بين دول المنطقة بشكل مؤسسي تم انشاء **مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن** في عام ٢٠٢٠ ومقره الرياض -حيث تم التوقيع علي ميثاقه- بناء علي مبادرة سعودية وبعد جهود دبلوماسية مصرية كبيرة في محاولة لتعزيز الامن الملاحي وحماية التجارة العالمية، وحفظ الامن الإقليمي والعالمي بشكل عام، والتعاون بين الدول الأعضاء سياسيا واقتصاديا لاستثمار وتنمية إمكانيات المنطقة بشكل تعاوني في شتي المجالات والحد من النفوذ السياسي للقوي الدولية في المنطقة ولتجنب الصراعات والخلافات التي قد تنشأ في المستقبل، يعتبر المجلس كيان افروعربي وقد استبعد المجلس الكيان الصهيوني من عضويته عن عمد اعترافاً بأحقية الدولة الفلسطينية في استقلالها السياسي وللتعبير عن رفض العدوان والاحتلال الصهيوني وسياسات استخدام القوة.[٥٥]

ثامنا: تداعيات الأوضاع في البحر الأحمر علي الامن القومي المصري

يتضح مما سبق ان الابعاد الجيواستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر تؤثر بشكل مباشر علي تفاقم حدة الصراع في المنطقة نظراً لتعاظم وتضارب المصالح الدولية والإقليمية بالمنطقة، مما يلقي بظلاله علي الامن القومي المصري؛ حيث يعد البحر الأحمر ساحة لصراع المصالح والتنافس بقصد السيطرة عليه من قبل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، والدول الأوروبية والصين، وكذلك إيران وتركيا بهدف بسط النفوذ على مداخله وجزره وثرواته عبر شبكة علاقات

سياسية اقتصادية عسكرية مع بعض الدول من قارة أفريقيا، خاصة في الجزء الجنوبي والشرقي منها.[٥٦]

فعلي سبيل المثال تعمل الولايات المتحدة علي حماية تواجدها العسكري في المنطقة ودعم حلفاؤها وضمان أمن اسرائيل ومراقبة الأنشطة البحرية في البحر الأحمر،[٥٧] ومواجهة التغلغل الصيني والروسي، ومحاولة فرض التوغل والتوسع الاقتصادي والسياسي افريقيا وعربيا.[٥٨] وبالطبع تستغل إسرائيل الغطاء الأمريكي في فرض سياستها التوسعية وفرض الوجود العسكري في البحر الأحمر ومنع أي فرصة للحصار البحري عليها وتأمين توجهها شرقا وغربا عن طريق البحر الأحمر، وتدويل باب المندب وتأمين البحر الأحمر ورفع سيطرة الدول العربية عليه،[٥٩] والتغلغل في افريقيا وبناء مزيد من القواعد العسكرية علي غرار قواعدها في اثيوبيا واريتريا، وكذلك منع أي مشروعات للتعاون العربي لأمن البحر الأحمر.[٦٠] وكذلك الحال مع دول الاتحاد الأوروبي التي تحافظ علي التواجد العسكري بالمنطقة وتعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة ومكافحة القرصنة وتنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لإفريقيا والميثاق الأفريقي للأمن والسلامة البحرية والتنمية في أفريقيا والمعروف باسم "ميثاق لومي".

وفي المقابل يتعاظم النفوذ الصيني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً في المنطقة وتضخ الصين استثمارات هائلة بالمنطقة كجزء من مبادرة الحزام والطريق، وكمحاولة لفرض النفوذ الاقتصادي وما يرتبط به من تأمين عسكري وتعاون أمني، وتمتلك الشركات الصينية حصص كبيرة في حقول الغاز والنفط ومصادر الطاقة في المنطقة إضافة الي الأهداف السياسية ووضع حد للنفوذ الغربي.[٦١] بينما تولي روسيا اهتمام بالغ لأمن البحر الأحمر والحد من النفوذ الغربي في المنطقة وتستخدم ادواتها الدبلوماسية والاقتصادية والتعاون الأمني مع دول المنطقة لتعزيز تواجدها واستعادة مناطق النفوذ السوفيتية سابقاً.

اما عن ايران فقد أدي التنافس السعودي الإيراني على زعامة منطقة الخليج العربي وبحر العرب والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر إلى حالة من الصراع المذهبي وحرب

اقتصادية "أسعار النفط" وحرب بالوكالة في اليمن وتهديد استقرار البحر الأحمر والمتوسط، وتعمل علي استكمال الحزام الشيعي في لبنان وسوريا والعراق واليمن لمحاصرة منطقة الخليج، كما تحاول ان توطد علاقتها بدول المنطقة.[٦٢] وبالنسبة لتركيا فقد تزايد نفوذها في المنطقة منذ عام ٢٠١٨ بهدف ضمان سلامة السفن التركية والمساهمة في مكافحة القرصنة وتعزيز مكانتها الدولية ودعم الدول الافريقية وفي مقدمتها الصومال، والحفاظ علي التواجد العسكري بالمنطقة، بالإضافة الي دعمها لبعض التيارات الدينية والسياسية، وتسعي لتوطيد علاقتها بدول المنطقة كالسودان وغيرها لتعزيز استثماراتها بدول الكوميسا واكتساب مواقع جيواستراتيجية بالمنطقة.[٦٣]

كما أن النزاعات الإقليمية والداخلية بالمنطقة -والتي سبق الإشارة اليها في البند السابع من هذه الدراسة- تؤثر بشكل كبير علي أمن المنطقة والامن القومي المصري سواء الاقتصادية منها او السياسية او الاجتماعية كمشكلات الفقر والجفاف والقرصنة والتهريب والجرائم والإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهديدات البيئة والصيد الجائر ومشكلات اللاجئين وغيرها. ومع ضعف الأطر الإقليمية لإدارة الشؤون والنزاعات في البحر الأحمر والسماح للقوي الأجنبية بالتواجد في المنطقة، وتزايد عدد القواعد العسكرية الأجنبية وتنوعها تزداد التحديات المتعلقة بأمن البحر الاحمر.[٦٤]

كما تمثل الاضطرابات السياسية في دول المنطقة تحدي بالغ الأهمية للأمن القومي وعلي رأسها الأوضاع في اليمن وموقف الحوثيين وايران، والاوضاع في الصومال وفلسطين والسودان واثيوبيا واريتريا وما يمكن ان تؤول اليه في المستقبل.[٦٥] كل تلك الأمور مجتمعة تتطلب العمل المشترك وتنسيق الجهود الإقليمية لمواجهة التحديات الأمنية في البحر الأحمر، كما تتطلب تكثيف الجهود المصرية مع دول المنطقة لمزيد من التعاون وتوطيد العلاقات وعدم السماح لقوي خارجية او معادية للتوغل في المنطقة والتحكم في مجريات الأمور في البحر الأحمر.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة لعدد من النتائج الهامة يمكن ايجازها فيما يلي:

- يحتل البحر الأحمر أهمية جيواستراتيجية بالغة سياسيا واقتصاديا وتاريخيا وعقائديا وعسكريا تم تحليلها وعرضها بشيء من التفصيل في تلك الدراسة.
- ونتيجة لتلك الأهمية القصوى يشهد البحر الأحمر حاليا اشتعالاً غير مسبوق لموجة من الصراعات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية جعلت منه بؤرة للتنافس والصراع الدولي. ونظراً لاختناق البحر عند باب المندب فقد أصبحت هذه النقطة محور صراع عالمي وبؤرة للقواعد العسكرية.
- يشتد التنافس الاقتصادي في المنطقة مع كل رؤية او مشروع جديد يتم طرحه، ومع تزايد تلك المشروعات المطروحة كمبادرة الحزام والطريق الصينية وممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا ومشروع نيوم ومحور قناة السويس...وغيرها أصبح الامر أكثر تعقيداً بسبب تعارض بعض المشروعات مع بعضها واقتران تلك المشروعات بانتماءات سياسية وعقائدية.
- تعاني اغلب الدول المطلة علي البحر الأحمر من العديد من التحديات والأزمات الإقليمية والمحلية كالفقر والجفاف والقرصنة والتهريب والإرهاب والهجرة غير الشرعية ومشكلات اللاجئين وغيرها، تؤثر بشكل كبير علي أمن المنطقة والامن القومي المصري مما يتطلب العمل المشترك لمواجهتها.
- ضعف الأطر الإقليمية لإدارة الشؤون والنزاعات في البحر الأحمر مما أدي للسماح للقوي الأجنبية بالتواجد في المنطقة، وتزايد عدد القواعد العسكرية الأجنبية وبالتالي تزايد التحديات المتعلقة بأمن البحر الاحمر.
- تمثل الاضطرابات السياسية في دول المنطقة تحدي بالغ الأهمية للأمن القومي وعلي رأسها الأوضاع في اليمن وموقف الحوثيين وايران، والاوضاع في الصومال وفلسطين والسودان واثيوبيا واريتريا وما يمكن ان تؤول اليه في المستقبل.

- تقدم الدراسة تحليلاً مفصلا للتواجد الأجنبي في المنطقة والقواعد العسكرية ومصالح القوي الأجنبية والإقليمية بالمنطقة وما يرتبط بتلك الابعاد من تحديات علي أمن البحر الأحمر وتداعيات علي الامن القومي وتوضح تلك النقاط مجتمعة الحاجة القصوى لرؤية مشتركة لحفظ أمن البحر الأحمر.
- يعتبر تنسيق الجهود والمصالح التجارية والاقتصادية المشتركة لدول منطقة البحر الأحمر عنصر رئيسي بالغ الأهمية لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.

توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- العمل علي صياغة رؤية مشتركة للدول المطلة علي البحر الأحمر عن طريق "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" لضمان أمن البحر الأحمر والحد من التدخل الأجنبي.
- العمل على تعزيز العمل الدبلوماسي والعلاقات البينية بين الدول العربية والأفريقية المطلة علي البحر الأحمر وخليج عدن، مع العمل على تنسيق الجهود في المحافل الدولية والمساندة والدعم الداخلي والخارجي تجاه بعض القضايا التي تواجه دول الإقليم؛ واستثمار الدور المحوري لمصر في الاتحاد الإفريقي والدور السعودي في مجلس التعاون الخليجي لتنسيق السياسات والرؤى حول البحر الأحمر.
- العمل علي تحييد التهديدات الإسرائيلية، والحد من التوسع الاسرائيلي وتواجدها العسكري في البحر الأحمر وتكثيف التعاون بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل واحتوائهم ضمن منظومة التعاون الإقليمي.
- العمل علي زيادة فرص التبادل التجاري بين دول المنطقة، والبحث عن سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والمصالح المشتركة والعمل المؤسسي لتنسيق الجهود عن طريق مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.
- انشاء مركز أبحاث متخصص لدراسة ورصد التحديات المتصاعدة والتنافس الدولي المتنامي في المنطقة واعداد خطط الاستجابة والمجابهة ومراجعتها بشكل مستمر.

- الاهتمام بالبعد الإعلامي وكيفية تحليل وعرض الأوضاع والاحداث، وكيفية وصول المعلومات وخطط التنمية والاتفاقات بشأن المنطقة الي الرأي العام بهدف التوعية بالمخاطر والتهديدات والأسباب والعوائد بشكل يضمن دعم المواطنين لتلك المشروعات.
- العمل علي إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية مما يسهم في تغيير هيكل التجارة البينية مع سرعة تلبية احتياجات ومطالب السوق، بالإضافة الى العمل على إزالة الحواجز والتعقيدات والقيود الجمركية بين دول المنطقة.
- تنسيق الجهود وتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن والاستخبارات بدول منطقة البحر الأحمر بهدف ضمان أمن واستقرار حركة الملاحة في البحر الأحمر.
- العمل على تطبيق أحكام اتفاقية قانون البحار فيما يتعلق بالبحر الأحمر وذلك عن طريق تشكيل لجنة قانونية إقليمية تضم ممثلين للدول المشاطئة، بجانب وضع قواعد ثابته لمرور السفن عبر باب المندب على غرار أحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٦، والتي مازالت تحكم مرور السفن العابرة لقناة السويس.
- تشكيل قيادة عسكرية عربية موحدة "ناتو عربي" على مستوى عالي من الكفاءة القتالية والفنية لمجابهة المخاطر التي قد تنشأ في منطقة البحر الأحمر مستقبلاً.
- تنسيق الجهود العربية لمواجهة التمدد الايراني في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، في ظل نقل إيران تهديداتها للملاحة الدولية من مضيق هرمز إلى باب المندب بتوكيل ميليشيا الحوثي لتنفيذ تهديداتها في البحر الأحمر.
- تنسيق وتوحيد الجهود العربية المشتركة لمواجهة المخططات الغربية والغزو الثقافي الأجنبي الهادفة لتشوية صورة التراث والحضارة العربية والتقاليد الدينية.

الختام

استعرضت الدراسة الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر من عدة جوانب، من ناحية حللت الدراسة الجوانب التاريخية والثقافية والجغرافية والسياسية والاقتصادية للبحر الاحمر لبيان مدي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ومدي ارتباط وتعقيد تلك الجوانب مع بعضها البعض؛ فمنطقة البحر الأحمر تمثل مركز استراتيجي حيوي للغاية ومنفذ سريع لأكبر الأسواق الدولية، ومحور هام للتنمية العالمية، وبؤرة عسكرية حيوية، تمنح السيطرة عليها مزايا التفوق العسكري وفرض النفوذ، ونظراً لاختناق البحر عند باب المندب فقد أصبحت هذه النقطة محور صراع عالمي تحاول القوي الدولية فرض تواجدها ونفوذها عليها سواء لحماية مصالحها او لاكتساب مراكز استراتيجية للتأثير في السياسة العالمية او حتي لفرض رؤيتها او ايديولوجياتها بطريقة او باخري. ومن ناحية اخري استعرضت الدراسة الابعاد الدولية والإقليمية ودور القوي الدولية في التأثير علي مجريات الاحداث في البحر الأحمر واستغلال الممر الملاحي لتحقيق مصالحها واليات التأثير الدبلوماسي والسياسي والعسكري والاقتصادي علي دول المنطقة، وأخيرا تداعيات كل تلك الابعاد علي أمن البحر الأحمر والامن القومي المصري.

وأوضحت الدراسة ان تزايد الادراك العالمي لأهمية البحر الأحمر حفز دول المنطقة والقوي الدولية لطرح مشروعات ومقترحات للتنمية وكسب التأييد الدولي لتنفيذها، فتحول السعي للتنمية الي صراع للهيمنة الاقتصادية وسباق لتنفيذ مشروعات التنمية، وبطبيعة الحال تتعارض المصالح في عدد من تلك السياسات والمشروعات مثل اختلاف الرؤي بين مبادرة الحزام والطريق الصينية وممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا المدعوم من الولايات المتحدة. ومع اختلاف الأيديولوجيات والانتماءات ارتبطت تلك الرؤي والبرامج الاقتصادية بتحركات سياسية وعسكرية لضمان تنفيذها وحمايتها او لعرقلة تنفيذ المشروعات المنافسة.

وخلاصة القول ان التكالب علي المنطقة من قبل القوي الدولية والإقليمية والتحديات التي يواجهها أمن البحر الأحمر والامن القومي المصري تتطلب خطة

مواجهة قوية قائمة علي الاتحاد والتعاون بين دول المنطقة في مجابهة تلك التحديات، كما يجب عليها تعزيز العمل الدبلوماسي المشترك وزيادة فرص التبادل التجاري بين دول المنطقة، والعمل المؤسسي لتنسيق الجهود عن طريق مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وعليها أيضا تأمين حدودها البحرية وتعزيز قواتها الجوية والبحرية بالشكل الكافي والعمل علي الحد من التواجد الأجنبي علي ارض الإقليم قدر المستطاع لتجنب مخاطر هذا التغلغل. كما ان التعقيد المتزايد في البحر الأحمر يتطلب انشاء مركز أبحاث متخصصة لدراسة ورصد التحديات المتصاعدة والتنافس الدولي المتنامي في المنطقة واعداد خطط الاستجابة والمجابهة ومراجعتها بشكل مستمر؛ ويجب الاهتمام بالبعد الإعلامي وكيفية وصول المعلومات وخطط التنمية والاتفاقات بشأن المنطقة الي الرأي العام بهدف التوعية بالمخاطر والتهديدات والأسباب والعوائد على الوطن بشكل يضمن دعم المواطنين لتلك المشروعات.

المراجع

[1] وليد درادات، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٩٢، ص٤٥.

[2] مساعد شتيوى، البحر الأحمر من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة الدولية، س٥٧، ع٢٢٤، أبريل ٢٠٢١.

[3] مساعد عبد العال، البحر الأحمر في إطار القانون الدولي العام، القاهرة: مؤسسة الاهرام، ٢٠٢١، ص-ص ١٢-١٤.

[4] Robert Dinwiddie, Ocean: The World's Last Wilderness Revealed. Dorling Kindersley, London, 2008, P. 452.

[5] الهيئة الاقليمية للمحافظة على البيئة البحر الاحمر وخليج عدن، الوضع الراهن للموارد البحرية الحية وادارتها اقليم البحر الاحمر وخليج عدن، السعودية: جدة، سلسلة الاصدارات العلمية، رقم ٤، مارس٢٠٠٣م.

[6] صادق أحمد، الاستراتيجية المصرية المقترحة لمواجهة تحديات وتهديدات البحر الأحمر والقرن الأفريقي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، ٢٠١٥م، ص ٢٧-٢٩.

[٧] محمد فوده، باب المندب والأمن العربي الأفريقي، ندوة العرب في أفريقيا، القاهرة، ١٩٨٧، ص-ص ٤٧٥-٤٧٦.

[٨] محمد الجمسي ، مذكرات حرب أكتوبر ١٩٧٣، هيئة البحوث،2001، ص ٣١٨ .

[٩] محمد الشهري، الاستراتيجية العربية المقترحة لتأمين حوض البحر الأحمر في ظل الصراعات الإقليمية والعالمية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ص-ص ١٣-١٤ .

[١٠] الموقع الرسمي لهيئة قناة السويس، انظر:
https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

[١١] صلاح حليمة، أهداف وأهمية مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر، بوابة الاهرام، السنة ١٤٥، العدد ٤٨٩٧٢، ٤ يناير ٢٠٢١، متاح علي:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203620/

[١٢] أمينة العريمي، الحسابات الخليجية في القرن الأفريقي، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٢ مارس٢٠١٧، https://goo.gl/EosNEg

[13] Bassem Elmaghraby, China-Egypt Relations: A Model for Comprehensive Strategic Partnership. In: Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa, edited by Yahia H. Zoubir, 2023, pp. 273-291.

[14] Sanjukta Chakravorty, Biodiversity and development corridors: Where does the issue stand?, 2024, 3. 9-16.

[15] Pankaj Gupta, IMEC: A Counter to China's BRI, 16 Sep 2023, see: https://theinvisiblenarad.com/imec/

[١٦] صابر شاكر، واقع الممرات الجديدة للتجارة الدولية: الممر الصيني مقابل الممر الهندي مع استكشاف الفرص والتحديات لممر قناة السويس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – رئاسة مجلس الوزراء، متاح علي: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9202

[17] Zach Vertin, Red Sea Rivalries, The Gulf States Are Playing a Dangerous Game in the Horn of Africa, https://www.foreignaffairs.com/articles/east-africa/2019-01-15/red-sea-rivalries

[١٨] عبد الرحمن الشقير، أمن الدول المطلة على البحر الأحمر وتحديات المستقبل، ملتقي اسبار، متاح علي: https://multaqaasbar.com/

[١٩] محيط جغرافي ملتهب يرسم حالة التحديات الأمنية التي تواجهها مصر، المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية، ٤يناير ٢٠٢٤م متاح علي: https://icss.ae/articles/view/

[20] "The American Policy Toward Security Threats in the Red Sea Region: The Prosperity Guardian Alliance as a Model", 2024, *Political Issues*, *76*, 39-71, available at: https://doi.org/10.58298/762024534

[٢١]الموقع الرسمي لمجلس الاتحاد الأوروبي انظر:
/ https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/02/19/

[٢٢]ابتسام الكتبي، ديناميات خطِرة في البحر الأحمر: الانعكاسات على الأمن الإقليمي، مركز الامارات للسياسات، ١٧ يناير ٢٠٢٤ متاح علي:
https://epc.ae/ar/details/brief/dinamiat-

[٢٣] اميرة عبد الحليم، القواعد العسكرية في البحر الأحمر.. تغير موازين القوي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، انظر:
https://acpss.ahram.org.eg/News/16525.aspx، انظر أيضا:
https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-february-29/

[٢٤]الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية، انظر:
https://www.presidency.eg/ar/%D9%82%D8%B3%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/news1482024/

[٢٥]احمد الديب، الإمارات وإسرائيل تبنيان قاعدة عسكرية قرب مضيق باب المندب، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، انظر: https://sanaacenter.org/ar/translations/19714

[26] https://responsiblestatecraft.org/2021/06/14/what-the-uae-takeover-of-yemens-islands-really-means/

[27] Sizo Nkala, Locating Africa in the Indo-Pacific: The Case of Djibouti, E-International Relations, 12 Sep 2023; available at: https://www.e-ir.info/2023/09/12/locating-africa-in-the-indo-pacific-the-case-of-djibouti/

[28] Cobbett, E. and Mason, R. 2021. Djiboutian sovereignty: worlding global security networks. International Affairs, 97 no. 6: 1767-1784. doi: 10.1093/ia/iiab181.

[29] https://t.ly/RMyVI

[30] Andrew Jacobs and Jane Perlez, The New York Times, "U.S. Wary of Its New Neighbor in Djibouti: A Chinese Naval Base" , February 25, 2017.

[31] Kanako Masuda, Competition of Foreign Military Bases and the Survival Strategies of Djibouti, the JICA Ogata Research Institute for Peace and Development, No.8, July 2023, 1-29.

[٣٢] راجع في ذلك:

- مني عبد الفتاح، هل يبدل إنشاء قاعدة روسية في البحر الأحمر موازين حرب السودان؟، انظر: https://www.independentarabia.com/node/582966/

- عبد المنعم سلمان، قاعدة عسكرية روسية في السودان: ذهب ويورانيوم مقابل (فاغنر) وأسلحة!، انظر: https://www.alrakoba.net/31946491

[٣٣] على خميس، "دهلك" جزيرة "اريترية" تحمي "إسرائيل" وتهلك السودان، ١٩-١١-٢٠١٢ ، جريدة الخليج، انظر:

http://www.alkhaleej.ae

[34] https://jocu.journals.ekb.eg/article_197526.html see also: https://www.israelhayom.co.il/news/article/14111872

[35] See:

- https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen
- https://hornreview.org/military-bases-in-djibouti-present-a-growing-geo-strategic-complication-for-the-horn/
- https://so.usembassy.gov/united-states-increases-security-assistance-through-construction-of-sna-bases

[٣٦] حمدي عبد الرحمن، دبلوماسية الزوارق الحربية ومقاربات أمن البحر الأحمر، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٠٥ فبراير، ٢٠٢٤، متاح علي: https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/9017/

[٣٧] الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية المصرية، إنشاء قاعدة برنيس العسكرية، انظر: https://www.presidency.eg/AR/%D/

[٣٨] بوابة أفريقيا الإخبارية، القرن الأفريقي يدفع فاتورة صراع النفوذ الأمريكي الصيني، مرجع سبق ذكره.

[39] Katherine Zimmerman and Emily Estelle, Escalation in the Red Sea: Yemen's Civil War, Iran, and Saudi Arabia, October 14, 2016, at: https://www.criticalthreats.org/analysis/

[40] Houthis Threaten to Block Red Sea Shipping Lane?, January 10, 2018, at: https://worldmaritimenews.com/archives/240275/

[41] Abdel Aziz Aluwaisheg, Why Red Sea security is a global concern, April 01, 2019, at: http://www.arabnews.com/node/1476051

[42] This Quarterly Mixed Migration Update (QMMU), Quarterly Mixed Migration Update: East Africa & Yemen, 1st QUARTER 2019 (Geneva : The Mixed Migration Centre,2019), p.4.

[43]Report on Illegal Immigration and the Violations Related to the Rights of Asylum Seekers in Sudan , June – December 2017, Africa Centre for Justice and Peace Studies, p., 3.

[44]Alex De waal, Horn of Africa and the Red Sea, at: http://discourseaffairs.com/

[٤٥]سمية شولي، موانئ القرن الأفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي، نشرة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ٢١ نوفمبر ٢٠١٦.

[٤٦]مصطفى كامل، الشرق الاوسط الكبير وهم أم حقيقة، أخبار اليوم، ط١ مايو ٢٠١٨، ص ٣٧.

[٤٧]سمر إبراهيم، جيبوتي القوة الصاعدة في القرن الأفريقي، ١٥ نوفمبر ٢٠١١، https://goo.gl/7rhcyL

[48] Bassem Elmaghraby, "The Impact of Reviving Maritime Silk Road on Egyptian-Sino Relations"; First author, Journal of East China Normal University, Shanghai, special issue, No.2, 2020.

[٤٩]ياسر قطبشات، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء: القرن الإفريقي نموذجاً، مجلة آراء حول الخليج https://goo.gl/yT9bDY

[٥٠]مصطفى صلاح، جزيرة سواكن تعزز التقارب الاقتصادي بين السودان وتركيا وتعمق الصراع جنوب البحر الأحمر، مركز البديل للدراسات للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، ٢٩ ديسمبر٢٠١٧، https://goo.gl/81Sw2r

[51] See:
- https://data.worldbank.org/
- https://unctadstat.unctad.org/CountryProfile/GeneralProfile/en-GB/262/index.html
- https://policy.trade.ec.europa.eu/analysis-and-assessment/statistics_en
- https://ustr.gov/countries-regions/africa/east-africa/
- https://www.ceicdata.com/en/indicator/russia/foreign-direct-investment
- https://www.mfa.gov.tr/
- https://greenfdc.org/
- https://policy.trade.ec.europa.eu/
- https://dlca.logcluster.org

[٥٢] اكرام زيادة، أمن دولي ـ أهمية باب المندب والقرن الإفريقي خلال الحروب والنزاعات الدولية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح علي: https://www.europarabct.com/

[٥٣] على خميس، "دهلك" جزيرة "اريترية" تحمي "إسرائيل" وتهلك السودان، ١٩-١١-٢٠١٢، جريدة الخليج http://www.alkhaleej.ae

[٥٤] شيماء أبو عميرة، مفاجأة.. إريتريا تمنح إسرائيل قاعدة عسكرية بالبحر الأحمر مقابل صفقة سلاح بمليار دولار..، ٢٦ أبريل ٢٠١٤ ، https://www.albawabhnews.com/539556

[٥٥] زاك فيرتين، نحو منتدى البحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكلة نظام إقليمي جديد، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم ٢٧، نوفمبر ٢٠١٩، ص ١٨، ٢٢.

[٥٦] المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أعمال الندوة الاستراتيجية "أمن البحرين الأحمر والمتوسط: تحالفات متعارضة وتوازنات قوى جديدة "، القاهرة، ٢ يناير ٢٠١٩، على الرابط: https://www.ecsstudies.com/.

انظر أيضاً: صفوت الديب، الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر، مجلة الدراسات الاقتصادية والسياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية ، أكتوبر ٢٠٢٢م ، ص١٤٢-١٤٤.

[٥٧] كمال على، علاقة الدول الكبرى بالبحر الأحمر، موقع كنانة أون لاين ،٢ مايو ٢٠١١

[58] David Shinn Red Sea Region ،Competing Outside Powers Complicate U.S. Interests, United States Institute of Peace, available on:

https://www.usip.org/publications/١٢/٢٠١٨/red-sea-region-competing-outside-powers-complicate-us-interests

[٥٩] محمد سالم، الدول العربية أمام تحديات عولمة البحر الأحمر، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١٧٣)، القاهرة، مارس ٢٠١٨م، ص٣٧-٤٣.

[٦٠] محمد مضوي، النشاط الإسرائيلي في البحر الأحمر وأثره على الاستراتيجية العسكرية، بحث غير منشور، الأكاديمية العسكرية العليا، أم درمان ٢٠١٢م، ص٥٤-٥٨.

[٦١] خطار أبو دياب، استراتيجية الصعود الصيني: الجيش الأحمر في البحر الأحمر، جريدة العرب ، ٥ اغسطس ٢٠١٧م.

[٦٢] رضوى المتولي، أثر التدخلات الاقليمية على فرص بناء السلام، دراسة حالة التدخلات الاقليمية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الإفريقي منذ عام ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢م، ص٨٨-٩١.

[63] The Race to the Red Sea: Key Agendas, High Stakes", Jan 3,2018: https://intpolicydigest.org/2018/01/03/the-race-to-the-red-sea-key-agendas-high-stakes/

[٦٤] عبد الرحمن جمال رستم، أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة، مجلة دراسات افريقية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، مجلد (٢١٤)، العدد (٥٠) ، السودان ، ٢٠١٣م ، ص٦٢-٦٧.

[65] Abdel Aziz Aluwaisheg, Why Red Sea security is a global concern, April 01, 2019, http://www.arabnews.com/node/1476051